وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي – الأغواط
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

دور الهيئات المهنية المؤطرة لمهنة المحاسبة بالجزائر في مكافحة الفساد المالي

من إعداد الطالب :
- تخام نصر الدين

الأستاذ المشرف :
– د . جعمات الطاهر

لجنة المناقشة

- د. نبق قويدر	أستاذ	رئيسا
- د. جعمات الطاهر	أستاذ محاضر	مقررا
- أ.عامر محمد الطاهر	أستاذ مساعد	ممتحنا

محضر رقم: 12/م.ت/2023 بتاريخ: 2023/06/26

السنة الجامعية 2023/2022

شكر و عرفان

بعد شكري لله عز وجل أن أعاننا على انجاز

هذا البحث المتواضع وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ الفاضل جعمات الطاهر على تفضل بقبول الإشراف على بحثي هذا، وعلى ما أسده لي من نصائح وإرشادات ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أوجه شكري واحترامي إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في انجاز هذا الجهد المتواضع

إهداء

الإهداء إلى والدي الكريمين الذين كانا سندي

وإخوتي وأخواتي الأعزاء والى جميع أساتذة كلية الاقتصاد،

إلى جميع زملائي بقسم المالية والمحاسبة

والى كل طالب يهدف إلى حمل مشعل النور

إليكم جميعا أهدي عملي هذا.

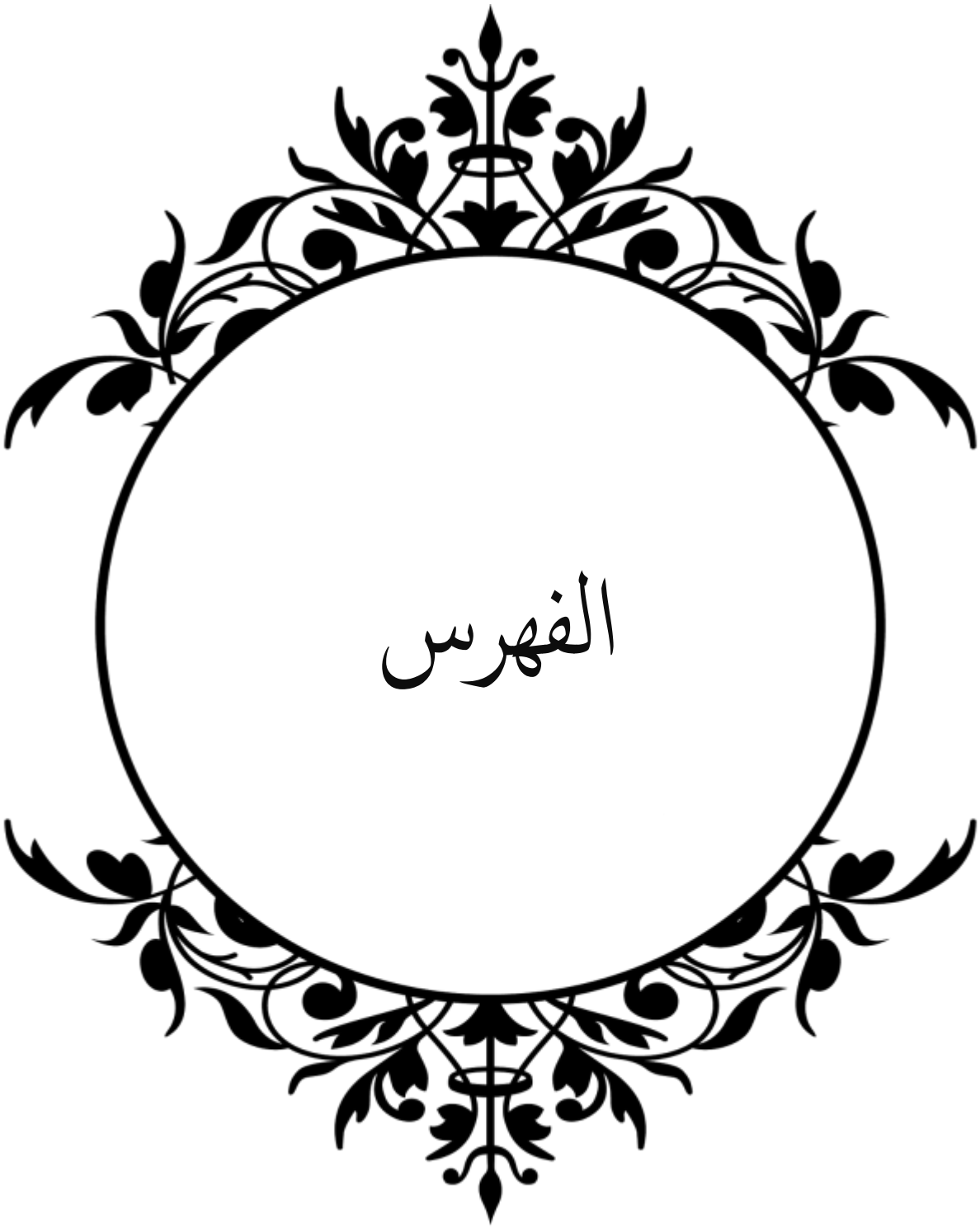
الفهرس

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر و عرفان	I
إهداء	II
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
ملخص الدراسة	VII
مقدمة	(أ- ح)
الفصل الأول: الإطار العام لمهنة المحاسبة و الفساد المالي	
تمهيد	8
المبحث الأول: الإطار العام لمهنة المحاسبة	
المطلب الأول: تعريف الهيئات المهنية المؤطرة لمهنة المحاسبة بالجزائر	9
المطلب الثاني: أهم ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر	11
المطلب الثالث: الهيئات المهنية الدولية والوطنية لمهنة المحاسبة	14
الخلاصة	17
المبحث الثاني: الإطار العام للفساد المالي	
المطلب الأول: تعريف الفساد المالي	18
المطلب الثاني: أسباب الفساد المالي	19
المطلب الثالث: مظاهر الفساد المالي	22
المطلب الرابع: أبعاد الفساد المالي	25
الخلاصة	28

المبحث الثالث: دور مهنة المحاسبة في الجزائر في مكافحة الفساد المالي	
المطلب الأول : مسؤوليات الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد	29
المطلب الثاني: صلاحيات الهيئات المؤطرة لمهنة المحاسبة في الجزائر في مكافحة الفساد المالي	35
الخلاصة	39
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	
تمهيد	41
المبحث الأول: وصف استجابة عينة الدراسة	42
المطلب الأول: تصميم أداة الدراسة	44
المطلب الثاني: توزيع أفراد عينة الدارسة حسب الخصائص الشخصية	47
المطلب الثالث: اختبار أداة الدراسة والتوزيع الطبيعي للبيانات	51
المبحث الثاني: اختبار الفرضيات وعرض النتائج	
المطلب الأول: تحليل بيانات الدراسة	49
المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع	53
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	54
الخلاصة	58
الخاتمة	60
قائمة المصادر والمراجع	63
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	ترميز متغير الجنس	42
02	ترميز متغير العمر	42
03	ترميز متغير الخبرة المهنية	42
04	ترميز عبارات الاستبيان وفق درجات سلم ليكارت الخماسي	43
05	قياس ثبات أداة الدراسة	47
06	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	48
07	المتوسطات المرجحة والاتجاه العام لها	49
08	جدول يمثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد العينة حول محورخبرة وكفاءة ممارسي مهنة المحاسبة	50
09	جدول يمثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد العينة حول محور مكافحة الفساد المالي	52
10	جدول يمثل معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	53
11	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط	54
12	نتائج اختبار Test de Kruskal-Wallis للعينات المستقلة (العمر، الخبرة المهنية)حول اثر خبرة و كفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي	56

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	44
02	توزيع أفراد العينة حسب العمر	45
03	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	46

قائمة الملاحق

رقم العنوان	عنوان الملحق
01	الاستبيان
02	نافذة spss
03	الجداول التكرارية للمتغيرات الشخصية والوظيفية
04	اختبار الثبات
05	اختبار التوزيع الطبيعي
06	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد العينة حول محور الدراسة
07	معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع
08	تحليل الانحدار الخطي المتعدد البسيط
09	اختبار الفروقات

ملخص
الدراسة

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور الهيئات المهنية المؤطرة لمهنة المحاسبة في الجزائر في مكافحة الفساد المالي، حيث استهدفت الدارسة مجموعة من عشوائية من مهنيو مهنة المحاسبة باستطلاع آرائهم لاختبار مدى صحة فرضياتنا من خلال استبانة الدراسة التي تضمنت مجموعة من العبارات شملت محاور الدراسة وزعت على عينة عشوائية، وتم استرجاع 45 استبانة وهي صالحة للدراسة .

(لاختبار فرضياتنا بالاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية spss22تم استخدام البرنامج الإحصائي الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الاتجاه، معاملات الارتباط، تحليل الانحدار الخطي ...

و قد توصلت من خلال ذلك الى مجموعة من النتائج أهمها انه يوجد أثر معنوي لدور الهيئات المهنية المؤطرة لمهنة المحاسبة في الجزائر في مكافحة الفساد المالي، كما لا يوجد فروق دالة إحصائيا في متوسطات اتجاهات افراد العينة حول دور الهيئات المهنية المؤطرة لمهنة المحاسبة في الجزائر في مكافحة الفساد المالي، كما تم تقديم اقتراحات عملية مستقبلية للدراسة.

الكلمات المفتاحية :

هيئات مهنية، مهنة محاسبة، محافظ حسابات، خبير محاسب، مكافحة، فساد مالي.

Study Summary

This study aimed to determine the role of professional regulatory bodies in the accounting profession in Algeria in combating financial corruption. The study targeted a random sample of accounting professionals, collecting their opinions to test the validity of our hypotheses through a study questionnaire that included a set of statements covering the study's objectives. The questionnaires were distributed to a random sample, and 45 valid questionnaires were retrieved for the study

The statistical software SPSS22 was used to test our hypotheses using various statistical methods, including mean, standard deviation, correlation coefficients, and linear regression analysis

The study revealed several important results, including the significant impact of professional regulatory bodies in the accounting profession in Algeria on combating financial corruption. Furthermore, statistically significant differences were not found in the mean scores of the sample participants' perceptions regarding the role of professional regulatory bodies in combating financial corruption in Algeria. Additionally, practical recommendations and future prospects for the study were provided.

Keywords :

Professional bodies, accounting profession ,auditors, accountants, combating, financial corruption

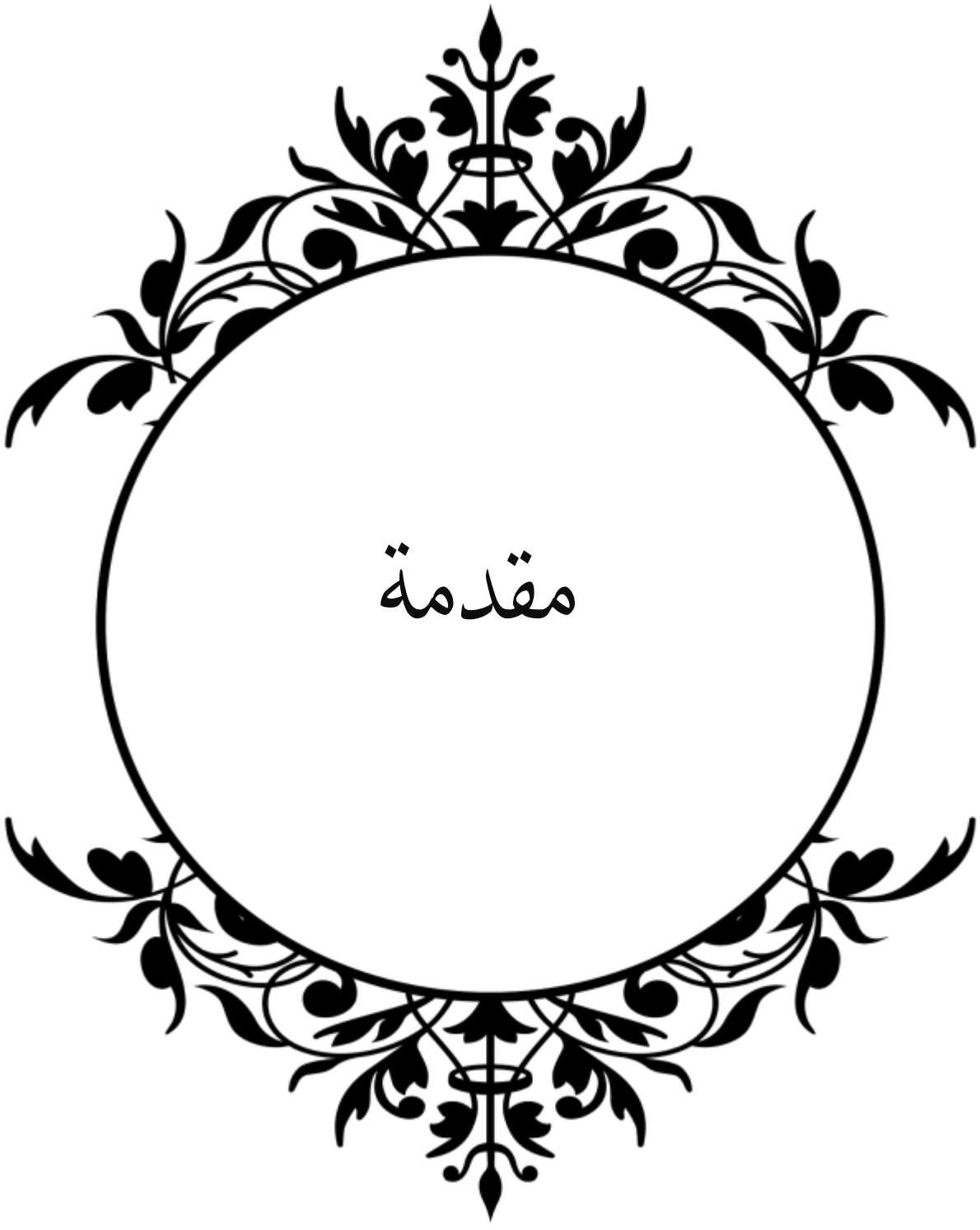
مقدمة

المقدمة :

مهنة المحاسبة هي مهنة حيوية وأساسية في العالم الاقتصادي والتجاري. يعمل المحاسبون على تسجيل وتحليل وتفسير البيانات المالية والمعلومات المالية للمؤسسات والأفراد. يهدفون إلى توفير معلومات دقيقة وموثوقة حول الأمور المالية للمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الهامة، يتولى المحاسبون القيام بالعديد من المهام المختلفة، بما في ذلك إعداد التقارير المالية والبيانات المالية الدورية، والمشاركة في تطوير وتنفيذ نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، وتقديم النصح والاستشارات المالية للعملاء، وضمان الامتثال للمعايير المحاسبية والتشريعات المالية الصارمة.

إن من التحديات الرئيسية التي تواجهها مهنة المحاسبة هي الفساد المالي. يشير الفساد المالي إلى الأنشطة غير القانونية أو غير الأخلاقية التي تنطوي على سوء استخدام الأموال أو الأصول أو السلطة في سياق العمل المالي. ويشمل ذلك الاحتيال المالي، وغسل الأموال، والرشوة، والتلاعب في البيانات المالية، وغيرها من الممارسات غير القانونية التي تؤثر سلبًا على النزاهة والشفافية في النظام المالي.

في الجزائر تحتل المحاسبة مكانة مهمة في القطاع المالي والاقتصادي. تعتبر مهنة المحاسبة من بين المهن الحرة التي يمارسها العديد من الأشخاص في القطاع الخاص والعام. تقوم هيئة المحاسبة الوطنية في الجزائر بتنظيم وتنشيط المهنة وتطوير المعايير المحاسبية وتوجيه المحاسبين في العمل.

وتعتبر المحاسبة في الجزائر أيضًا أداة مهمة للرقابة المالية ومكافحة الفساد المالي، تساهم المحاسبة في ضمان النزاهة والشفافية في التعاملات المالية وتقديم تقارير مالية موثوقة ودقيقة. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الجهات التنظيمية والرقابية في البلاد على تعزيز الإطار القانوني وتنفيذ إجراءات رقابية صارمة للحد من الفساد المالي وضمان التزام المؤسسات والمحاسبين بالمعايير الأخلاقية والقانونية.

بشكل عام يمكن القول إن المحاسبة تلعب دورًا حيويًا في تعزيز النزاهة والشفافية في القطاع المالي والاقتصادي في الجزائر وفي مكافحة الفساد المالي.

عليه فان التصدي للفساد المالي يقتضي مواجهة تلك الظواهر المسببة له بمختلف الوسائل والتقليل من انتشاره ، ومن هنا نجد أنفسنا أمام الإشكال التالي:

أولا: إشكالية الدراسة

ماهي الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة وكيف تساهم في مكافحة الفساد المالي ؟

وينبثق مما سبق التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي الهيئات المهنية المؤطرة لمهنة المحاسبة الدولية والوطنية ؟
- ما هو الفساد المالي وأسبابه والأبعاد المترتبة عنه ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة عن إشكالية البحث والتعمق في دراستها وفق منهج واضح وسليم، تصاغ مجموعة فرضيات قد تساهم في تحديد معالم هذه الدراسة، وقد جاءت هذه الفرضيات على النحو التالي:

- ما هو دور هذه الهيئات في مكافحة الفساد المالي ؟

الفرضية الرئيسية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة لخبرة وكفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ معنوي

الفرضية الرئيسية الثانية:

توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات أفراد العينة حول اثر خبرة و كفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية:(الجنس، العمر، الخبرة المهنية)عند مستوى$(\alpha \leq 0.05)$

تتفرع الفرضية الرئيسية الثانية إلى ثلاثة فرضيات فرعية:

توجد فروق دالة إحصائيا في متوسطات اتجاهات أفراد العينة حول اثر خبرة و كفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي تعزى لمتغير الجنس عند مستوى$(\alpha \leq 0.05)$

توجد فروق دالة إحصائيا في متوسطات اتجاهات أفراد العينة حول اثر خبرة و كفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي تعزى لمتغير العمر عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

توجد فروق دالة إحصائيا في متوسطات اتجاهات أفراد العينة حول اثر خبرة و كفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي تعزى لمتغير الخبرة المهنية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بالدرجة الأولى للإجابة على إشكالية البحث كما تهدف إلى:

- معرفة أهم الجوانب النظرية للهيئات المؤطرة و مهنة المحاسبة و كذا الفساد المالي؛
- معرفة أهم القوانين المؤطرة لمهنة المحاسبة منها القانون 10-01
- إسقاط الجانب النظري على التطبيقي من خلال الإجابة على إشكالية الدارسة عبر الدراسة التطبيقية؛
- توضيح مفهوم الفاسد المالي بأبعاد هو التعرف على واقعها لدى افراد العينة؛
- التعرف على اثر عوامل الفاسد المالي و مسبباته؛
- تقديم توصيات تسلط الضوء على مدى أهمية الثقة التنظيمية، وبالمقابل التوعية بآثار الصمت التنظيمي وانعكاساته على ديمومة المنظمة؛

رابعا : أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من أهمية موضوع الدراسة، حيث يعتبر موضوع الفساد المالي من القضايا والتحديات التي يجب تجاوزها لانعكاساته على الأفراد والمنظمة لأن أثار الفساد المالي لا تقتصر على الاختلاس و الرشوة وتبيض الأموال بل يتجاوز ذلك اتجاه ما يحدث في المنظمة وشيوع الفساد بجميع أشكاله ، كما تظهر أهمية الهيئات المؤطرة لمهنة المحاسبة في بناء الحياة المهنية، أي أنها تعمل على ضبط اداء المحاسبين بما يحده القانون منه القانون 10-01 من القانون الجزائري . و أيضا يزيد الروابط بين المهنيين متانة وقوة وفعالية، بما ينسجم مع تحقيق الرضا للجميع و بلوغ أهداف المنظمة.

خامسا: الدراسات السابقة

- ريم سلطاني، بعنوان:" مهنة المحاسبة والتدقيق بين الواقع و المأمول- دراسة استطلاعية لعينة من المهنين و الاكاديميين "، مذكرة ماستر ، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي,2019/2018

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الواقع والمأمول من مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر، حيث تطرقنا إلى التطور التاريخي للمهنتين في العالم وكل الجوانب الملمة بذلك، كما تناولنا أيضا تطور المهنتين في الجزائر وهو الهدف الأساسي من هذه الدراسة حيث تطرقنا إلى مختلف المراحل التي مرت بها المهنتين واهم التطورات التي عرفتها ، وكذلك مختلف القوانين والمراسيم التنظيمية التي أحدثت تغييرات في ممارسة المهنة من طرف المهنيين، وكذلك الهيئات المشرفة على تنظيم المهنة واهم ما جاء به القانون 10-01 المتعلق بتنظيم مهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ، وكذلك أهم ما جاءت بيه المراسيم التنظيمية لسنة 2011 من 9-11-24 إلى 11-32 التي عملت تطوير مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر وذلك من خلال الاستبيان للوصول إلى نتائج الدراسة.

- دراسة جيداني وليد و درهيم وليد بكوش امين ، بعنوان:" دور التعليم المحاسبي في جودة مهنة المحاسبة- دراسة استبيانيه بولاية الوادي "، مذكرة ماستر ، جامعة الشهيد حمة لخضر, الوادي ,2019/2018

تتناول هذه الدراسة دور و أهمية كل من التعليم المحاسبي و مهنة المحاسبة ، و الدور الذي يلعبه هذا التعليم في ممارسة مهنة المحاسبة وجودتها في الجزائر، وفق الاطار التشريعي المعمول به من خلال القانون 10-01 المنظم لمهنة المحاسبة في الجزائر ، مع التطرق في دراستنا هذه الى معايير التعليم المحاسبي الدولية و مدى الالتزام بتطبيق قواعد هذه الاخيرة في الجزائر، بما ينعكس على تطوير واقع ممارسة المهنة ، و هذا بهدف تحليل الوضع الراهن في الجزائر حول واقع التعليم المحاسبي من جهة و جودة مهنة المحاسبة من جهة اخرى ، و محاولة معرفة مدى دور التعليم المحاسبي في جودة المهنة، وذلك من خلال الاعتماد على دراسات نظرية سابقة في الموضوع ، وكذا الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية المبنية على تصميم استبيان موجه الفراد عينة في الاختصاص مختارة بطريقة عشوائية ، من كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، تمثلت في أساتذة وطلبة الكلية، بالإضافة الى ممارسين لمهنة المحاسبة بإقليم ذات الولاية هذا خلال شهر أفريل 2018 ، حيث تمت عملية جمع اراء افراد العينة من استمارات الاستبيانات المسترجعة و الصالحة منها، ثم تفريغها في جداول احصائية وفق برامج علمية و عملية ، تمكن من عملية الاستقراء و التحليل بطريقة صحيحة و منظمة، لتنتهي الدراسة بنتائج و توصيات مستخلصة من اراء افراد العينة المدروسة.

- دراسة رامي شبرو شهاب, عدائكة فريد, ذياب صدام ، بعنوان: "دور الحوكمة في الحد من ظاهرة الفساد المالي– دراسة ميدانية– "، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمة لخضر, الوادي, 2016/ 2017 تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية التطبيق السليم لحوكمة الشركات الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى مكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري وذلك من خلال مساهمتها في تحسين الأداء العام لشركة، وضمان استقرارها و التزامها بإفصاح والشفافية، من اجل حماية حقوق المساهمين ومختلف أصحاب المصالح، فقد تم استخدام الاستبيان كأداة للبحث، و بعدها تم تحليل نتائج الاستبيان و باستعمال أساليب وأدوات إحصائية، تين بان مبادئ حوكمة الشركات لها علاقة ارتباطيه قوية بالفساد المالي والإداري. ومن أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة أن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات ضرورة اقتصادية واجتماعية، وان مبدأ اعتراف بحقوق أصحاب المصالح المختلفة ودورهم في الإدارة، على تحسين أداء، ومبدأ الضمان الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة وتحديد مسؤولياتهم و الإفصاح السليم في الوقت المناسب والشفافية الجيدة من أهم المبادئ التي لها دور فعال في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، وذلك لتفعيل الممارسات الجيدة لإدارة الشركات واعتمادها على إجراءات عادلة وشفافة للحد من الممارسات الغير شرعية، و تعزيز الثقة في الإدارة، الأمر الذي من خلاله يساعد على زيادة جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

إن اختيار أي موضوع له دوافع وأسباب، بالنسبة لنا اخترنا الخوض في هذا الموضوع بالبحث والدراسة لعدة أسباب ودوافع نحاول اختصارها في ما يلي :

- الصلة الوثيقة بين الموضوع المختار والتخصص المدروس
- الرغبة في تعميق معارفنا النظرية والميدانية حول المحاسبة و مكافحة الفساد المالي

سابعا: منهج الدراسة

اعتمدنا على مجموعة من المناهج المعروفة في العلوم الاجتماعية، كالمنهج الوصفي والتحليلي حيث بدأنا في جمع المعلومات والبيانات عن الظاهرة المدروسة وتحليلها وتفسيرها قصد الوصول إلى الأهداف المحددة، من خلال إسقاط الجانب النظري للدارسة على المؤسسة محل الدراسة، ثم تحليل المخرجات واستخلاص النتائج.

ثامنا: حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: موضوع هذه الدراسة هو دور لهيئات المهنية المؤطرة المهنة المحاسبة في الجزائر في مكافحة الفساد المالي.

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على مجموعة من مهنيو مهنة المحاسبة عبر كامل الانترنت.

الحدود الزمنية: أجريت الدراسة الميدانية في السداسي الثاني من السنة الجامعية 2023/2022.

تاسعا: هيكل الدارسة

قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، الفصل الأول الإطار العام للهيئات المهنية المؤطرة لمهنة المحاسبة، شمل مبحثين، الأول بعنوان مفهوم الهيئات المهنية المؤطرة لمهنة المحاسبة الوطنية، يليه المنظمات المهنية الدولية والوطنية لمهنة المحاسبة، أما الفصل الثاني فخصص للإطار العام للفساد المالي ، احتوى كذلك على مبحثين، تناول المبحث الأول مفهوم الفساد المالي، أما الثاني فاقتصر على أبعاد الفساد المالي، أما الفصل الثالث بعنوان دور الهيئات المهنية المؤطرة لمهنة المحاسبة في الجزائر في مكافحة الفساد المالي بمبحث اول بعنوان مسؤوليات الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد و مبحث ثاني بعنوان صلاحيات الهيئات المؤطرة لمهنة المحاسبة في الجزائر في مكافحة الفساد المالي, بخصوص الفصل الرابع الأخير فيتعلق بالدراسة الميدانية، احتوى على مبحثين، الأول تم فيه وصف عينة الدراسة وخصائصها، أما الثاني فعرضنا من خلاله واختبار الفرضيات الدراسة.

مجتمع و عينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدارسة في مجموعة مهنيو مهنة المحاسبة عبر الانترنت، تم توزيع استبانة الإلكترونية على مجموعة من مهنيو مهنة المحاسبة، وبعد توزيعها قمنا باسترجاع (53) استمارة وكان من بينها (45) استمارة صالحة للدارسة .

أدوات الدراسة

بالنسبة للجانب النظري، تم الاعتماد في إعداد هذه الدارسة على مجموع المراجع للحصول على المعلومات أهمها: الكتب،المذكرات،المجلات العلمية، أما فيما يخص الجانب التطبيقي، فتم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات، وتم تحليلها بالاستعانة بمجموعة من الأساليب الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية " spss "، ترجمت هذه البيانات إلى نسب وتكرارات ومتوسطات وانحرافات ..

متغيرات الدارسة

تتمثل متغيرات الدراسة في متغيرين أساسيين احدهما مستقل والأحر تابع ، المتغير المستقل والمتمثل في مهنة المحاسبة أما المتغير التابع فيتمثل الفساد المالي في والشكل التالي يوضح ذالك :

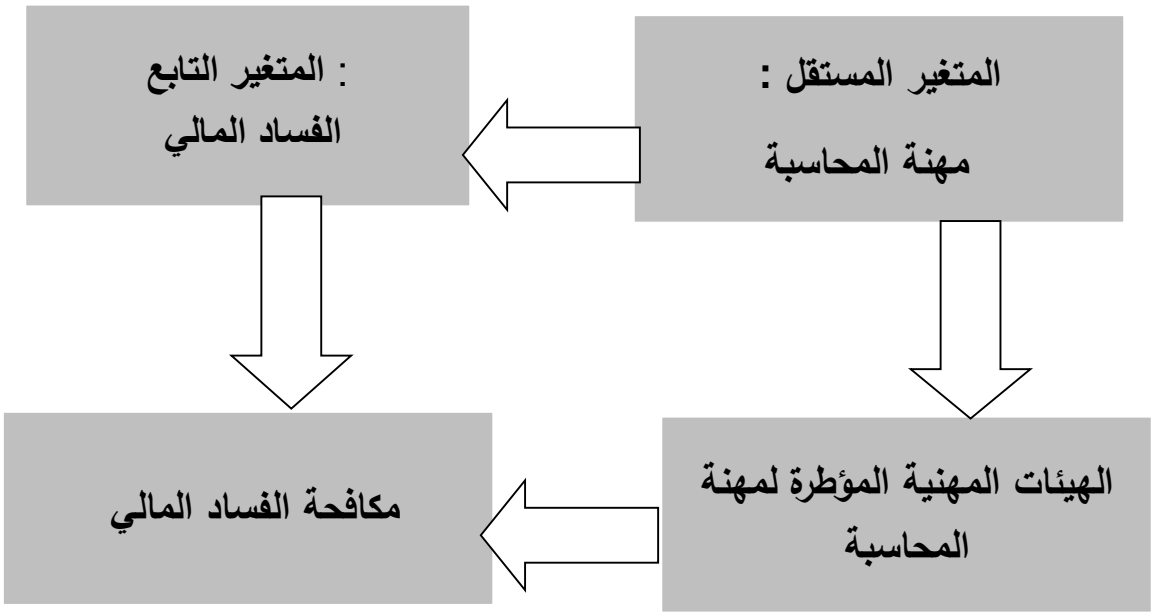

المصدر : من إعداد الطالب بناء على دراسات سابقة

الفصل الأول :

الإطار العام لمهنة المحاسبة

و الفساد المالي

تمهيد

يعتبر الفساد المالي من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة، حيث يؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويهدد استقرار الدول. ومن بين الجهود المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة، تأتي دور الهيئات المهنية المؤطرة لمهنة المحاسبة في الجزائر، والتي تلعب دوراً حيويًا في تحقيق النزاهة المالية وتعزيز الشفافية والمساءلة، تعد المحاسبة من أهم الأدوات المالية التي تساهم في رصد وتسجيل وتحليل التدفقات المالية للمنظمات والشركات والمؤسسات. وفي ظل الانتشار المستمر للفساد المالي، أصبح دور المحاسبين ضروريًا للكشف عن الممارسات غير القانونية والتلاعب المالي، ومراقبة استخدام الأموال العامة بطريقة شفافة ومسؤولة، تهدف هذه اللهيئات إلى وضع معايير مهنية رفيعة ورقابية صارمة، وتوفير التدريب والتأهيل المستمر للمحاسبين لتحسين أدائهم وقدرتهم على التعامل مع التحديات المالية والمحاسبية الصعبة. كما تعمل هذه الهيئات على تعزيز الوعي بأهمية النزاهة المالية ودور المحاسبة الفعالة في المجتمع، لتشجيع المسؤولية المالية والشفافية في إدارة الموارد المالية.

إن دور اللهيئات المهنية المؤطرة لمهنة المحاسبة في مكافحة الفساد المالي في الجزائر يعد أمرًا حيويًا لضمان تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. ومن خلال تعزيز دور المحاسبة النزيهة وتعزيز الشفافية.

المبحث الأول : الإطار العام لمهنة المحاسبة

يتم التطرق في هذا المبحث إلى التطور التاريخي لمهنة المحاسبة وأهم ممارسي المهنة التي نص القانون رقم 10-01 المؤرخ في 11 يوليو 2010 م والهيئات المهنية المؤطرة لمهنة المحاسبة الوطنية في مطالب على الترتيب التالي :

- ✓ التطور التاريخي لمهنة المحاسب بالجزائر.
- ✓ أهم ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر.
- ✓ الهيئات المهنية الدولية والوطنية لمهنة المحاسبة.

المطلب الأول : التطور التاريخي لمهنة المحاسب بالجزائر

مدخل تاريخي لتطور تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر:

ورثت الجزائر غداة الاستقلال المنظومة التشريعية والقانونية الفرنسية، وتجنبا لحصول الفارغ في الجوانب المختلفة للحياة العامة في حالة ما إذا توقف العمل بهذه القوانين، فقد أصدرت الحكومة الجزائرية الجديدة القانون الأساسي رقم 62-157 الصادر في 1962/12/31 ، والقاضي بتمديد العمل بالنصوص القانونية الفرنسية باستثناء التي لها علاقة بالسيادة الوطنية، وفي هذا الإطار استمر العمل بالتشريع الفرنسي في مجال المحاسبة، وذلك من خلال المخطط المحاسبي العام لسنة 1957 ((plan comptable Générale (PCG)) ؛ حيث كان هذا الإطار التشريعي كافيا للاستجابة لمتطلبات تلك المرحلة، خاصة العمل على ضمان الاستمرارية في تدفق المعلومات الاقتصادية والمالية الموجهة لندار الوطنية، منها إدارة الضرائب، وهنا بدأت فكر ضرورة وجود مرجعية محاسبية تترجم التطور الجديد في الاقتصاد وخاصة التغيير في المفاهيم وطرق التسيير التي سترافق التوجهات الجديد في الفلسفة الاقتصادية[1].

مهنة المحاسبة في الجزائر في الفترة 1975-2009:

أهم ما ميز هذه المرحلة هو إصدار المخطط الوطني للمحاسبة سنة 1975 إثر القرار رقم 75-35 المؤرخ في 29 أفريل 1975 ، والذي طبق على الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري وشركات الاقتصاد المختلط كالمؤسسات التي تخضع لنظام التكليف بالضريبة على أساس الربح الحقيقي، وتلاها القرار المؤرخ في 23 جانفي 1975 المتعلق بكيفية تطبيق المخطط الوطني المحاسبي كما صدرت في هذه الفترة عدة مخططات محاسبية قطاعية(محاسبة خاصة) ونتيجة للتطورات الاقتصادية الحاصلة في البيئة المحلية والدولية والتي انعكست على ميدان المحاسبة، ظهرت العديد من النقائص على مستوى المخطط المحاسبي الوطني، والتي أصبحت واضحة بعد توجه الجزائر نحو اقتصاد

[1] سعيدي، عبد الحليم ، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي ، دراسة عينة من المؤسسات ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، محمد خيضر، بسكرة، سنة 2015، ص102

السوق، حيث لم يساير هذا المخطط التغيرات التي حدثت على المستوى الدولي بالإضافة إلى عدم مواكبة الإصلاحات الاقتصادية على الصعيد الوطني، وهذا ما أدى إلى عدم اعتماده من طر المؤسسات المتعددة الجنسيات لوجود مشاكل في التسيير، وعدم تطابق قوائمه المالية مع المعايير المحاسبية الدولية، ما جعل السلطات مضطرة إلي القيام بعملية إصلاح انجر عنها صدور النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والذي كان مقررا الانطلاق بالعمل به في الفاتح من جانفي 2009 ، ثم تأجل اعتماد حتى الفاتح من جانفي2010 [2].

مهنة المحاسبة في الجزائر منذ 2010 إلى يومنا هذا:

أصبح الواقع الذم تعيشه مهنة المحاسبة في الجزائر مقلقا للمهتمين بالشأن المحاسبي، فقد عرفت اختلالات وانتكاسات عديدة، كفي ظل هذا الوضع تقرر إصلاح المهنة بإصدار القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب محافظ الحسابات كالمحاسب المعتمد. كقد قررت الحكومة بموجب هذا القانون إعادة هيكلة تنظيم مهنة المحاسبة المحاسبة، كتفكيك المنظمة الوحيدة التي كانت تمثل الناشطين في القطاع، ويتضمن وهذا القانون الجديد 84 مادة في 12 فصل ، وبموجب التعديلات الجديدة فقد تم إنشاء ثلاثة منظمات مهنية، في المادة 14 منه ينشأ مصف كطني للخبراء المحاسبيين وغرفة وطنية لمحافظي الحسابات ومنظمة وطنية للمحاسبين المعتمدين، يتمتع كل منها بالشخصية المعنوية ويجمع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب ولحافظ الحسابات كمهنة المحاسب المعتمد حسب الشروط التي يحددها هذا القانون ،

وقد مكن هذا القانون من إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، في الجزائر من وزارة المالية لاسترجاع الكثير من الصلاحيات التي تخلت عنها بموجب القانون رقم 91-08 المنظم لمهنة المحاسبة[3].

[2] مروة بوقدوم – محاضرات مقياس تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر – جامعة لونيسي علي – البليدة 02- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الشهيد طالب عبد الرحمان ص 02

[3] مروة بوقدوم – محاضرات مقياس تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر/ المرجع السابق ص03

المطلب الثاني :أهم ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر

بعد الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر والتي لم تقتصر على إصلاح النظام المحاسبي، وإنما تعداه إلى إصدار النصوص القانونية وإعادة هيكلة المنظمات المهنية الممارسة لمهنة المحاسبة المتعلق بمهنة محافظ الحسابات والخبير المحاسب والمحاسب المعتمد.

1) محافظ الحسابات:

1- تعريف محافظ الحسابات:

حسب المادة 22 من القانون 10-01 المراجع الخارجي القانوني أو محافظ الحسابات هو" كل شخص يمارس بصفة عادية و باسمه الخاص و تحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات و الهيئات و انتظامها و مطابقتها لأحكام التشريع المعمول به [4].

كما تعرفه المادة 715 من القانون التجاري الجزائري بأن : المراجع القانوني أو مندوب الحسابات هو الشخص الذي تتمثل مهمته الدائمة باستثناء أي تدخل في التسيير في التحقق في الدفاتر و الأوراق المالية للشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة، كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين، حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها، ويصادق على انتظام الجرد وحسابات الشركة والموازنة وصحة ذلك كما يتحقق إذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين [5].

2- النظام الأساسي لمحافظ الحسابات :

- كيفية الاعتماد:

يلزم المترشح لممارسة مهنة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد بإرسال طلب الاعتماد، بواسطة رسالة موصى عليها إلى المجلس الوطني للمحاسبة مرفقا بالوثائق الإدارية الآتية :

- شهادة الجنسية الجزائرية؛
- مستخرج من سجلات شهادة الميلاد رقم (12) ؛
- نسخة طبق الأصل مصادق عليها للشهادة التي تمنح الحق في ممارسة المهنة؛
- مستخرج من صحيفة السوابق القضائية رقم (3) ؛ [6]

[4] قانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل الخامس المتعلق بممارسة مهنة محافظ الحسابات – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد42- المادة 22 ص07

[5] القانون التجاري الجزائري / المادة 715 مكرر 04، سنة 2017 ص188

[6] قانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل الخامس المتعلق بممارسة مهنة محافظ الحسابات – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد42- المادة 07 ص05

- أداء اليمين:

يؤدي محافظ الحسابات، بعد الحصول على الاعتماد وقبل التسجيل في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وقبل القيام بأي عمل، اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليميا لمحل تواجد مكتبه بالعبارة الآتية: "اقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملي أحسن قيام و أتعهد أن اخلص في تأدية وظيفي و أن اكتم سر المهنة و اسلك فيكل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف و الله على ما أقول شهيد".يحرر محضر بذلك طبقا للأحكام السارية المفعول[7].

- التسجيل في جدول :

يلزم المترشحون لممارسة مهنة محافظ الحسابات التسجيل في الجدول، بإرسال الوثائق الآتية إلى المجلس الوطني للمحاسبة :

- نسخة مصادق عليها من الاعتماد؛
- نسخة مصادق عليها مطابقة للشهادة التي تمنح الحق لممارسة المهنة؛
- شهادة الجنسية الجزائرية؛
- مستخرج من سجلات شهادة الميلاد رقم (42) ؛
- مستخرج من صحيفة السوابق القضائية رقم(3) ؛
- نسخة مصادق عليها من عقد الملكية أو عقد الإيجار للمقر المهني؛
- النسخة الأصلية لمحضر المعاينة يعده المحضر القضائي الذي يشهد على وجود المحل المهني و الشروط المادية؛
- نسخة مصادق عليها عن شهادة الوجود تسلمها مفتشية الضرائب لمقر الممارسة الواجب تقديمها خلال شهرين(2) بعد تاريخ التسجيل في الجدول؛
- نسخة مصادق عليها من عقد أداء اليمين؛

ست (6) صور شمسية على خلفية بيضاء؛

- تصريح شرفي بعدم تقاضي أجرا تحت أية صفة كانت وثيقة تتعلق بالتحقيق الخاص بالأهلية قصد التأكد من حسن سلوك المترشح لممارسة مهنة المحاسبة ؛[8]

[7] قانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل الأول أحكام عامة – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 42 ، المادة 06 ص05

[8] قانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل الأول أحكام عامة – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 42 ، المادة 08 ص05

- الموانع :

يمنع محافظ الحسابات من:

- القيام مهانيا بمراقبة حسابات الشركات التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛
- القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة أو الإنابة عن المسيرين؛
- قبول ولو بصفة مؤقتة مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير ؛
- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئة المراقبة أو الإشراف عليها؛
- ممارسة وظيفة مستشار جباري أو مهمة خبير قضائي لدى شركة أو هيئة يراقب حساباتها؛
- شغل منصب مأجور في الشركة أو الهيئة التي راقبها بعد أقل من ثلث 03 سنوات من انتهاء عهدته؛
- لا يمكن تعيين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين تحصلوا على أجور أو أتعاب أو امتيازات أخرى لاسيما في شكل قروض أو تسبيقات أو ضمانات من الشركة أو الهيئة خلال الثلاث 03 سنوات الأخيرة كمحافظي حسابات لدى نفس الشركة أو الهيئة؛
- يمنع محافظ الحسابات القيام بأية مهمة في المؤسسات التي يكون لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة ؛[9]

2) الخبير المحاسب

- تعريف الخبير المحاسب:

حسب المادة 18من القانون10-01الخبير المحاسب هو كل شخص يمارس بصفة عادية و باسمه الخاص و تحت مسؤوليته مهمة تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة ، ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي نص عليها القانون ، والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات [10] ، (كيفية الاعتماد و أداء اليمين وحالات التنافي والموانع والمسؤوليات هي نفسها مثل تلك المتعلقة بمحافظ الحسابات والخبير المحاسب

[9] قانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل السادس المتعلق بممارسة مهنة المحاسب المعتمد – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 42 ، المادة 65 ص 11

[10] قانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل الرابع المتعلق بممارسة مهنة الخبير المحاسب– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 42، المادة 22 ص07

3) المحاسب المعتمد

تعريف المحاسب المعتمد

حسب المادة 41 من القانون 10-01 المحاسب المعتمد هو المهني الذي يمارس بصفة عادية و باسمه الخاص و تحت مسؤوليته مهمة مسك وفتح وضبط محاسبات وحسابات التجار والشركات أو الهيئات التي تطلب خدماته [11] ، (كيفية الاعتماد و أداء اليمين و التسجيل في الجدول و شروط ومقاييس المكتب وحالات التنافي والموانع والمسؤوليات هي نفسها مثل تلك المتعلقة بمحافظ الحسابات والخبير المحاسب).

المطلب الثالث: الهيئات المهنية الدولية والوطنية لمهنة المحاسبة

يتم التطرق في هذا المبحث إلى الهيئات المهنية المؤطرة لمهنة المحاسبة الدولي والوطنية على الترتيب التالي :

- ✓ المنظمات المهنية المؤطرة لمهنة المحاسبة على المستوى الدولي
- ✓ المنظمات المهنية المؤطرة لمهنة المحاسبة على المستوى المحلي (الجزائر)

- **الهيئات المهنية المؤطرة لمهنة المحاسبة على المستوى الدولي :**

يتم التطرق في هذا المطلب على بعض الهيئات المهنية المؤطرة لمهنة المحاسبة على المستوى الدولي منها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين و الاتحاد الدولي للمحاسبين

1) المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) :

المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين هو منظمة مهنية للمحاسبين القانونيين الممارسين للمهنة ساهم بشكل كبير في إصدار وتطوير معايير تدقيقية وأخلاقية فضلا عن خدمات أخرى، وقد ساهمت مختلف اللجان والمجالس المنتمية إليه في هذا العمل لعدة عقود، كما قام بدور القيادة في تطوير المبادئ المحاسبية والقواعد، حيث نظم مهنة المحاسبة أكثر من أي منظمة أخرى، وطور ودعم الممارسات المحاسبية[12].

[11] قانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل السادس المتعلق بممارسة مهنة المحاسب المعتمد – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 42 ، المادة 41 ص08

[12] إيمان جودي – أثر الاختلاف بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الأمريكية وآفاق التقارب بينهم ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر- جامعة سطيف ص 10

2) الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC):

الاتحاد الدولي للمحاسبين هو من أقوى المنظمات المهنية العالمية في مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات [13]، فهو يهدف إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى والتشجيع على اعتمادها . وقد قامت لجان الاتحاد بوضع معايير خاصة بقطاعات محددة في المهنة، ومن ضمن هذه المعايير أسندت إلى المجلس الدولي لمعايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين (IESBA) والذي بدوره قام بإصدار قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين وأطلق مصطلح المحاسب المهني على ممارس ي مهنة المحاسبة ومراجعة الحسابات[14] .

- **الهيئات المهنية لمهنة المحاسبة على المستوى المحلي (الجزائر):**

لقد كان للإصلاحات المحاسبية المتمثلة في تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي يتوافق ومتطلبات المعايير الدولية المتعلقة بالإفصاح في التقارير المالية والمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) التي ناشرتها الجزائر أثرا واضحا تجلى في إحداث تغييرات جذرية على طبيعة المنظمات المهنية المتعلقة

بمهنة المحاسبة، حيث ظهرت هيكلة جديدة لهذه المنظمات [15].

1) المجلس الوطني للمحاسبة :

أنشئ هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 – 318 المؤرخ في 1996/09/25 و الذي يحدد الطبيعة الاستشارية له، كما حدد اختصاصاته وصلاحياته والقواعد التي تسيره، ونصت المادة الأولى من هذا المرسوم على أنه: يحدث مجلس وطني للمحاسبة يوضع تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية "وهو جهاز استشاري ذو طابع وزاري مشترك ومهني مشترك، مكلف بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط المقاييس المحاسبية والتطبيقات المرتبطة بها[16].

---

[13] عمان سنة 2009، ص30 ، المتقدمة الحسابات قاضي ، مراجعة يوسف حسين دحدوح، و أحمد حسين

[14] محمود بكر خليل عبد العال – مدى التزام مراجعي الحسابات بأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين: سنة 2015، ص 45

[15] إبراهيم شيخ التهامي ومسعود بوخالفي ، إسهامات المنظمات المهنية لممارسي مهنة المحاسبة في الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة حالة الجزائر ، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية ،المجلد03 /العدد01-2021 ص34

[16] ياسمين لعلايبية ، محاضرات تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، سنة 2019 ص12

2) المجلس الوطني لمصف الوطني للخبراء المحاسبين :

يعتبر المصف الوطني للخبراء المحاسبين ثاني هيئة مشرفة على مهنة المحاسبة والمراجعة في الجزائر بعد مجلس المحاسبة نتطرق إلى إنشائه ومهامه وتشكيلة وصلاحيات مجلسه الوطني.و تم إنشاء المصف الوطني للخبراء المحاسبين بموجب أحكام المادة 14 من لقانون رقم 10-01 والتي تنص على انه ينشأ مصف وطني للخبراء المحاسبين يتمتع بالشخصية المعنوية ويضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب حسب الشروط التي يحددها القانون [17].

3) المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات :

تم إنشاء الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات بموجب أحكام المادة 14 من القانون رقم 10-01 تنص على انه تنشا غرفة وطنية لمحافظي الحسابات تتمتع بالشخصية المعنوية وتضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة محافظ الحسابات حسب الشروط التي يحددها القانون وتعتبر الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات ثالث هيئة مشرفة على مهنة المحاسبة والمراجعة في الجزائر بعد مجلس المحاسبة و المصف الوطني للخبراء المحاسبين.[18]

4) المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين :

تعتبر المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين رابع هيئة مشرفة على مهنة المحاسبة في الجزائر بعد مجلس المحاسبة والمصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، تم إنشاء المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين بموجب أحكام المادة 14 من القانون رقم 10- 01 والتي تنص على انه تنشأ منظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين تتمتع بالشخصية المعنوية وتضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة المحاسب المعتمد حسب الشروط التي يحددها القانون[19].

[17] قانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل الثالث المتعلق بممارسة مهنة الخبير المحاسب – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد42، المادة 14 ص06

[18] قانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل الثالث المتعلق بممارسة مهنة محافظي الحسابات – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد42- المادة 14 ص06

[19] قانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل الثالث المتعلق بممارسة مهنة الخبير المحاسب المعتمد – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد42- المادة 14 ص06

الخلاصة :

إن التحديات التي تواجه التطور الاقتصادي على المستوى الدولي والوطني استوجب تطوير العمل المحاسبي إلى أعلى المستويات لكي يمكن لمهنة المحاسبة القيام بدورها على أتم وجه، وهذا ما تم تحقيقه بعد إنشاء وتطوير المنظمات المهنية المنظمة للمهنة المحاسبية التي ساهمت في ترشيد وتحقيق التوازن المالي والاقتصادي ، ونشر وتطبيق مختلف المعايير والقواعد الدولية المعمول بها ومن المنظمات الدولية " المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ، الاتحاد الدولي للمحاسبي (IFAC) " ، والوطنية (المحلية) : " المجلس الوطني للمحاسبة و المجلس الوطني لمصف الوطني للخبراء المحاسبين و المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

المبحث الثاني : مفهوم الفساد المالي

إن صور الفساد المؤلمة للجميع تجعل منه تحديا مهما وكبيرا للحكومات والمجتمعات معا الامر الذي يفترض وجود خطط وجهود متكاملة ومتفاعلة تستهدف التخلص من هذا الخطر وإزالة آثاره، وذلك لأن الفساد المالي هو ثمرة طبيعية لأوضاع شاذة وسلبية ، وسنتطرق في هذا المبحث الي مفهوم الفساد المالي وأسبابه ومظاهره

المطلب الأول: تعريف الفساد المالي

للفساد المالي معاني متعددة ومختلفة إذ يصعب تقديم تعريف موحد، وهذا راجع إلى تعدد موضوعاته وعوامله ومن خلال هذا كله سنحاول أن نبين بعضها :

- تعريف الفساد المالي من النظرة الدولية :

- كل أسلوب أو وسيلة غير شرعية تستخدم بهدف التربح أو الحصول على أموال عامة أو خاصة، عن طريق استغلال النفوذ والمنصب، أو التحايل على الشرع والقانون.[20]
- مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها والتي تؤدي بالنتيجة إلى المساس بالمال العام.[21]

- تعريف الفساد المالي من النظرة الوطنية :

آما في الجزائر فقد عرفه قانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته لسنة 2006 بأنه الامتيازات الغير مبررة والرشوة في مجال الصفقات العمومية ورشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية واختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي واستعمالها على نحو غير شرعي والغدر والإعفاء والتخفيض الغير قانوني في الضريبة والرسم واستغلال النفوذ وإساءة استغلال الوظيفة أو تعارض المصالح أو اخذ فوائد بصفة غير قانونية وعدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات والإثراء غير المشروع، تلقي الهدايا والتمويل الخفي الأحزاب السياسية والرشوة واختلاس الممتلكات في القطاع الخاص، تبيض أو إخفاء العائدات الإجرامية، وإعاقة السير الحسن للعدالة ،والبلاغ الكيدي وعدم الإبلاغ عن الجرائم.[22]

---

[20] عبد المجيد محمود عبد المجيد، الفساد تعريفه و صوره و علاقته بالأنشطة الاجرامية الأخرى،ط1، دار نهضة مصر للنشر، مصر، ص45

[21] جريو سارة ، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد04،العدد 02 جامعة شلف الجزائر، 2018،ص121

[22] لشهب مسعود، دراسة لأثر الفساد المالي والإداري على أداء السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2015/2002 مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 8 ،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة،الجزائر 2017،ص196

المطلب الثاني : أسباب الفساد المالي

تتعدد وتختلف أسباب الفساد من مجتمع لآخر وذلك باختلاف قيمهم وثقافاتهم، وهذا بالرغم من اعتبارها سلوك إنساني سلبي تحركه المصلحة الذاتية الضيقة، وهذه الأسباب تشكل في مجملها منظومة الفساد التي تتنوع من حيث الأهمية من بلد إلى آخر، فقد يكون أحد الأسباب رئيسا في بلد وثانويا في بلد آخر. ومن هذه الأسباب :

الأسباب الاقتصادية :

يمكن إجمالها في التالي :

- تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية ، مما أدى بالأفراد إلى دفع الرشاوى للمسؤولين من اجل تخطي القواعد والنظم والإجراءات التي تحكم السوق بصفة خاصة والاقتصاد بصفة عامة؛
- ظهور ما يسمى بالسوق الموازي ، وغالبا ما نجد أن الأشخاص اللذين يمتهنون لا يلتزمون بأي قواعد سواء ما تعلق بالأسعار أو جودة المنتجات أو التقييد بالإجراءات القانونية المفروضة للتعامل؛
- انخفاض مستويات الأجور في القطاع الحكومي مما يدفع بالموظف إلى قبول الرشوة لتحقيق التوازن في الإنفاق الاستهلاكي الخاص؛[23]
- وجود موارد طبيعية كبيرة تغري المسؤولين بممارسة أعمال الفساد بصورة كبيرة جدا؛[24]
- تلعب المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول الكبرى دورا بارزا في السيطرة على الدول النامية كي تسير في وجهتها حيث أن غالبية المساعدات والمعونات المقدمة، أن لم تكن جميعها ترد في النهاية لخدمة الدول المانحة لتلك المساعدات مما يؤثر سلبا على القرار السيادي للدولة الممنوحة للمساعدة؛[25]

[23] إمنصوران سهيلة، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي حالة الجزائر، جامعة الجزائر، 2006/2005 ، ص205

2 فادية بيضون، الفساد أبرز الجرائم، الآثار والسبل المعالجة، طبعة 01 ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2013 ، ص254

[25] معابرة، محمود محمد، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية : دارسة مقارنة بالقانون الإداري ، الأردن ، 2011، ص116

الأسباب السياسية:

- ضعف الإرادة السياسية لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها أو بعض أطرافها في الفساد حيث لا تستقيم أية سياسة بغياب المحاسبة وغياب الشفافية ؛[26]
- ضعف الممارسات الديمقراطية وحرية المشاركة تعتبر من أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الفساد بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة، ذلك ان شيوع حالة الاستبداد السياسي يساهم ويسهل في نمو هذه الظاهرة؛[27]
- محدودية قنوات التأثير الرسمية على قرارات الأجهزة الإدارية الحكومية، وضعف العلاقة بين الأجهزة والجمهور والتعالي وشيوع الولاءات الحزبية على حساب التحسس الوطني الشامل وغياب الأنظمة الرقابية؛[28]
- تقزيم دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية المعارضة، ووضع حواجز في وجه الصحافة لاسيما المستقلة أو الحرة منها، حتى لا تلعب الدور المنوط بها في المراقبة والإنذار المبكر من خلال الكشف عن مختلف قضايا الفساد؛[29]
- ضعف أداء السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وعدم تطبيق مبدأ الفصل بينهما، والقصد منه نظريا الحد من غلو أو استعمال السلطة تعسفيا وتحقيق حرية الأفراد وذلك بمنع استبداد السلطة؛ [30]
- بالإضافة إلى ضعف أداء السلطة القضائية حيث تكشف كثير من الوقائع،لاسيما المحاكمات في فضائح الفساد، مدى ترهل السلطة القضائية، وعجزها عن متابعة .إصدار الأحكام النهائية، أو في الغالب إصدار قرارات يلفها الغموض؛[31]

[26] باديس بوسعيود، مأسسة مكافحة الفساد المالي في الجزائر ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، الجزائر 2015 ، ص34

[27] قوري طانية، حمانة سعاد، الفساد المالي واليات مكافحته ، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ، الجزائر سنة 2013/ 2014 ، ص 30

[28] مليكة بكوش، جريمة الاختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته ، جامعة وهران، 2013/2012 ، ص13

[29] بودهان موسى، كتاب النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر،المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار،2009 ص 38-39

[30] حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة ، بغداد :مطبعة جامعة بغداد 1976 ص 27

[31] ليمام، محمد حليم، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر ، الأسباب والآثار والإصلاح،بيروت ،2011 ص 222

الأسباب الاجتماعية:

يمكن حصر أهمها فيما يلي :

- انخفاض أجور الموظفين الحكوميين يغري بهم ويدفعهم أحيانا إلى الفساد من خلال البحث عن مصادر مالية أخرى من أجل زيادة رواتبهم ودخلهم، وتحسين أحوالهم المعيشية، فيلجئون إلى الرشوة لتسهيل بعض المعاملات غير المشروعة أو تسريع بعض المعاملات المشروعة؛
- انهيار القيم والأخلاق وضعف الوازع الديني، إن من أبرز عوامل تفشي الفساد انهيار القيم والأخلاق الحميدة بين أبناء المجتمع وانهيار عقيدة الإصلاح وذم الفساد والإفساد؛[32]
- انتشار ظاهرة الفقر وسوء توزيع الثروة بين الأفراد، حيث أن الفرد عندما يشعر بظلم اقتصادي .أو اجتماعي من قبل الدولة فإنه يحاول أن ينتقم منها عن طريق أخذ الرشوة أو الاختلاس؛[33]
- انتشار الجهل وتدني المستوى التعليمي والثقافي الأفراد د، ناهيك عن ضعف الثقافة القانونية، وجهل المواطنين بالقانون والإجراءات الإدارية وبحقوقهم، يجعل منهم فريسة سهلة المنال بالنسبة للموظفين الفاسدين الذين يحاولون استغلال جهل هؤلاء الأفراد للإيقاع بهم وإجبارهم على دفع م ا زيا وهدايا لقاء الانتهاء من المعاملة الإدارية بسرعة؛[34]
- طبيعة المجتمع وبروز أهمية العلاقات الشخصية في الحياة الاجتماعية مما له الأثر الكبير في تفشي الفساد، وبالتالي انتشار المحسوبية على حساب مصالح الدولة العليا؛[35]
- غياب النزاهة والشفافية في طرح الصفقات العمومية وإحالتها بطرق غير شرعية على شركات ومؤسسات ذات علاقة بالمسؤولين أو أفراد أو عائلاتهم وهذا دون إتباع الإجراءات القانونية المعمول بها؛[36]

---

[32] باديس بوسعيود، مأسسة مكافحة الفساد المالي في الجزائر ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، الجزائر 2015 ، ص38

[33] بودهان موسى، كتاب النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر،المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار،2009 ص 38

[34] حاحة، عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، رسالة دكتورة ، جامعة بسكرة،2004/2003، ص 80

[35] بوقصه ايمان، الإطار النظري لظاهرة الفساد المالي، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 1 ، العدد 3 جامعة العربي التبسي تبسة ، ص282

[36] أحمد أبو دية :الفساد سبله وآليات مكافحته، ط1 ، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، عمان، 2004 ، ص 04

المطلب الثالث : مظاهر الفساد المالي

يعتبر الفساد المالي من الظواهر التى تهديد الإقتصاد ذلك كون مظاهره متعددة ومختلفة فتختلف وقيمة الضرر فهناك من الجرائم ما تدخل ضمن تصنيف الفساد المالي في نظر دولة ما لذلك سوف نحاول حصر أهم مظاهر الفساد المالي في ما يلي:

- جرائم الفساد بصفة عامة :

استغلال المنصب العام حيث يلجأ أصحاب المناصب الرفيعة إلى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية، فيتحولون مع مرور الوقت إلى رجال أعمال أو شركاء، فيتركّز بذلك اهتمامهم حول البحث عن مختلف الطرق والأساليب التي تمكّنهم من زيادة حجم ثرواتهم، عن طريق ارتكاب مختلف جرائم الفساد واستغلال مختلف الثغرات القانونية والإفلات من العقاب.[37]

- **تبيض الأموال :**

القيام بالعمليات غير المشروعة عادة ما يكون نتيجة للفساد المالي والإداري من خلال قبول الموظّفين أو بعض المسؤولين للرشاوى أو استخدام المحسوبية و المحاباة و الواسطة كأدوات رئيسية لتمرير الأنشطة غير المشروعة ، فعمليات اختلاس المال العام مثلا باعتبارها نشاطا من الأنشطة غير المشروعة لا تتم بعيدة عن أروقة الفساد و خاصة الإداري منه، باعتبار أنّ الفساد المالي بدوره يتعلّق بدرجة الفساد الإداري، و لا يتوقّف الأمر هنا في ظهور عمليات غسيل الأموال ومصدر الأموال غير المشروعة فحسب ، بل يساهم أيضا في انتشاره من خلال إتاحة الفرصة لتطهير وتبييض تلك الأموال و إدخالها في المصارف و الأسواق المالية حتى تدخل في المنظومة المالية الرسمية تمهيدا لتهريبها خارج الدولة. و يكون للفساد الدور البارز في ذلك حين يتم استغلال موظّفي البنوك و المؤسسات المالية و الاقتصادية والمسؤولين الحكوميين بالرشاوى و عمليات التزوير المختلفة في تحويل الأموال أو تبييضها و إعطائها الشرعية المبحوث عنها[38]

[37] أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، الجزء الثاني، طبعة 16 ، دار هومه، الجزائر، 2017 ، ص. 33

[38] بن رجم محمد خميسي، حليمي حكيمة، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، ملتقى وطني، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 07 / 06 ماي 2012 ، ص 11

- التهرب الضريبي والجمركي :

تمثل الحقوق والرسوم الجمركية مصدرا ماليا هاما للخزينة العمومية للدولة، لهذا فان أي تهرب من تسديد الحقوق والرسوم الجمركية مهما اختلفت صوره وأشكاله، يشكل نزيفا لموارد الدولة، وهذا ما يجعل الإدرات المعنية بمحاربته بالطرق القانونية المتوفرة. حرصا على حماية المنتجات الوطنية، والمحافظة على ثروة البلاد وعلى توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات[39].

- الاقتصاد الموازي :

يرتبط الاقتصاد غير الرسمي بالفساد المالي ارتباطا وثيقا في الجزائر، إذ تمثل الأنشطة غير الرسمية في مجال التجارة والشغل وبيع وشراء مختلف العملات الصعبة والأشياء ذات القيمة وذلك من خلال (عدم استخدام الفاتورة في الأنشطة غير الرسمية يعيق الدولة في عملية تحديد عدد وقيمة الخاضعين للضريبة، وجود 35 % من الشركات التجارية الوطنية مصنفة كشركات وهمية، حيث تقوم هذه الشركات بتضليل مصالح المراقبة عن طريق تقديم معلومات خاطئة عن مقرها ونوعية نشاطها في السجلات التجارية، إن تشكيل السوق الموازية لنسبة 25 % من الاقتصاد الوطني من شأنه حرمان الدولة من عائدات جبائية معتبرة).[40]

- الرشوة :

وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة [41].

تعد الرشوة من أكثر مظاهر الفساد المالي شيوعا وانتشارا وتأثيرا فهي في صورة تعامل وسلوك الموظف مع عامة الناس عندما يريد استغلال سلطته، وقد عرفت الرشوة عند صغار الموظفين وعند كبار المديرين وهي تختلف بشكلها وبطبيعتها، فقد تكون ذات قيمة مادية أو تكون ذات قيمة عينية، وقد تأخذ مفاهيم وتفسيرات عدة فمنهم من يسميها هدية ومنهم من يسميها مساعدة ومنهم من يسميها إكرامية والكل يعني أنها رشوة مهما اختلفت التسميات[42].

[39] احمد سلامي، أسماء سلامي، عبد الحق بن تفات، تشخيص واقع الفساد المالي في الجزائر للفترة (2003-2017)، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، العدد 9 ، جامعة قاصدي مرباح ، 2018 ، ص109

[40] حبيش علي، الاقتصاد الموازي والفساد في الجزائر، السنة العاشرة، مجلة جامعة البويرة ، العدد 18 ، جوان 2015 ، ص9 و10

[41] محمود حسين الوادي، تنظيم الإدارة المالية من اجل ترشيد الانفاق الحكومي ومكافحة الفساد، ط 1 دار الصفاء، عمان،ص215

[42] صاحبي سهام، مذكرة الاثار الاقتصادية للفساد المالي على الدول العربية ، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ، الجزائر ، 2017 ص17

- الاختلاس :

وهو استيلاء العاملين والموظفين في مكان العمل على ما بأيديهم من أموال منقولة وعقارية أو نقدية أو نحوها بدون سند شرعي، وهو مثير كثيرا في المؤسسات الحكومية [43].

يعتبر الاختلاس من أسوء الانحرافات المالية والإدارية، حيث يلجا الكثير من المسؤولين إلى استغلال نفوذهم ووظائفهم عن طريق اختلاس أموال الدولة ، وهذه الأموال تعتبر أمانة يجب المحافظة عليها ، وهذه الأعمال لا تتفق مع أخلاقنا الإسلامية الكريمة وتنطوي على إخلال جسيم بواجبات الوظيفة العامة وزعزعة الثقة لدى موظفي الدولة والتشكيك في نزاهتهم [44].

- خيانة الأمانة :

هو استيلاء العاملين في أماكن عملهم على الأمانات بحكم مناصبهم بالعمل أو المشاركة، أو المساعدة في ذلك ، فمن صورها المنتشرة في الوظائف في العصر الحالي: كتعين العمال غير الأكفاء بسبب المحسوبية والمجاملة أو عن طريق الرشوة، وفي هذا إهدار للمال العام بسبب قلة كفاءتهم وعدم خبرتهم ، الأصل أن المال العام ملك للجميع، فلا يجوز استعماله لصالح فئة معينة ولا صرفه لمصلحة حزب بعينه ، فما جرت به العادة في أغلب البلدان العربية من استعمال الحزب الحاكم للعمال العام بالانتخابات وهو خروج عن القانون يجب استنكاره والحث على عدم وقوعه[45].

[43] سارة بوسعيود، واقع الفساد في الجزائر واليات مكافحته، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد5،العدد1،جامعة ام البواقي 2018 ، ص307

[44] محمد صادق إسماعيل، الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه وإبعاده المختلفة، الطبعة 1،دار الكتب المصرية، مصر، 2014، ص24

[45] الملتقى الوطني الأول حول الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية 24 أفريل 2018 ، جامعة 08 ماي 1945 ،قالمة، ص 07و08

المطلب الرابع: أبعاد الفساد المالي

عند انتشار الفساد يكون له نتائج وأبعاد على مختلف مناحي المجتمع وتؤثر على مختلف أركان الدولة والمواطنين وترجع بالضرر المباشر والغير مباشر على الجميع الذي يتسبب و يؤثر سلباً على الاقتصاد وعلى تحقيق أهداف ومبادئ التنمية المستدامة والشاملة ، ومنها البعد الأخلاقي والبعد الاقتصادي

- البعد الأخلاقي

من المؤكد ان انتشار الفساد المالي، له تأثير و أبعاد على النواحي الاجتماعية في حياة الافراد في أي من المجتمعات التي تصاب به التى تؤثر على اقتصاد أي بلد نامي ، ويتمثل ابعد الأخلاقي في فيما يلي:

- خلخلة القيم الأخلاقية والى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع؛
- بروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص؛
- عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفس ي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام؛
- الشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي الى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر؛
- يقود الى الصراعات الكبيرة إذا ما تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة؛
- إن شعور الفئات الفقيرة بالحرمان نتيجة تعميق الفجوة بين فئات المجتمع بسبب الفساد سيدفع هذه الفئة الفقيرة إلى الالتجاء إلى العنف و الثورة على النظام القائم للتنفيس عما يرتبط بشعورها بالحرمان؛[46]
- إضعاف أخلاقيات المجتمع، حيث يساهم الفساد في تسريع عملية الانتقال من قيم الجماعة المتماسكة إلى قيم الافراد الباحثين عن النجاح الفردي، فتصبح قيم الثراء، غير المشروع لها الاولوية في سلم القيم؛[47]

[46] الصادق بوذينة، محاضرات في أخلاقيات المهنة والفساد معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية ،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواق 2018/2017 ص 33

[47] صاحبي سهام، مرجع سبق ذكره، ص29

- البعد الاقتصادي

إن للفساد المالي تكلفة خاصة في المؤسسات العامة ، حيث يتم الحصول على مكاسب مالية وامتيازات أخرى على حساب المجتمع، وبصفة عامة يمكن تلمس بعض أبعاد الاقتصادية للفساد المالي على النحو التالي:

- الفشل في جذب الاستثمارات الأجنبية، وهروب رؤوس الأموال المحلية الخ مما يؤدي الى ضعف عام في توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر؛
- در الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة ،وإضعاف مستوى الجودة في البنى التحتية العامة بفعل الرشاوى التي تدفع للتغاضي عن المواصفات القياسية المطلوبة؛
- الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي؛
- هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في استغلال مناصب العامة؛
- الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد وإضعاف الفعالية الإقتصادية وازدياد الهوة بين الفئات الغنية والفقيرة؛
- يؤدي الى ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات الاقتصادية؛
- يسيء الى سمعة النظام الاقتصادي وعلاقاته الخارجية؛
- تفاقم وعجز الموازنة، من خلال إضعاف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الرسوم والجمركة والضرائب؛[48]

[48] المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية / العدد07 ،2016 ،ص205

- البعد الاجتماعي

- تفاقم الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية: يؤدي الفساد المالي إلى تركيز الثروة والموارد في يد القلة القليلة، مما يزيد من الفقر وتفاقم عدم المساواة الاجتماعية. يتم إهمال القطاعات الأكثر هشاشة وتحت الضغط الاقتصادي والاجتماعي[49]؛
- تآكل المؤسسات الاجتماعية: يتآكل الثقة والاحترام في المؤسسات الاجتماعية، مثل الحكومة والنظام القضائي والشرطة، نتيجة الفساد المالي. يترتب على ذلك فقدان الاحترام والثقة من قبل المواطنين في هذه المؤسسات، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار الاجتماعي والتنمية[50]؛
- زيادة الفساد الاجتماعي: يؤدي الفساد المالي إلى ترسيخ ثقافة الفساد في المجتمع، حيث يعتبر الفساد وسيلة شائعة لتحقيق المكاسب الشخصية. ينتشر الفساد في العديد من القطاعات والمستويات الاجتماعية، مما يعزز دوره في المجتمع ويصعب مكافحته[51]؛
- تضرر الخدمات العامة وتقليل فرص النمو: يتأثر تقديم الخدمات العامة بشكل سلبي جراء الفساد المالي، حيث يؤثر على القطاعات الحيوية مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية. تنخفض جودة الخدمات وتتقلص الفرص الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمجتمعات؛[52]

[49] Khan, M. H., & Jomo, K. S. (Eds.). (2000). Rents, rent-seeking and economic development: Theory and evidence in Asia. Cambridge University Press

[50] Rothstein, B., & Teorell, J. (2008). What is quality of government? A theory of impartial government institutions. Governance, 21(2), 165-190.

[51] Johnston, M. (2005). Syndromes of corruption: Wealth, power, and democracy. Cambridge University Press

[52] Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010). The worldwide governance indicators: Methodology and analytical issues. Hague Journal on the Rule of Law, 3(02), 220-246

الخلاصة :

الفساد ظاهرة معقدة وخطيرة وموجودة في جميع الدول المتقدمة منها والنامية ، ولمكافحة هذه الظاهرة يستلزم على الدولة وضع إستراتيجية واضحة ومحددة من شانها تقوية الروابط بين مختلف الهيئات القانونية وتفعيل دورها لمكافحة ومحاربة هذه الظاهرة وهذا الامر يستلزم جهودا واسعة في مجالات عديدة اقتصادية واجتماعية وقانونية وتربوية وذلك لأن الفساد المالي يصيب مفاصل حيوية ومؤثرة في الدولة، كالصحة، والتعليم، وغيرها من مؤسسات الدولة المختلفة، فالمال والرشوة والمحسوبية تعتبر العناوين الكبرى في هذه الظاهرة، فبالرغم من دعوة مختلف المنظمات الدولية وتأكيدها على ضرورة اشراك مجموعات المفكرين وجمعيات الأعمال في عمليات الإصلاح حتى يمكن نشر الوعي بمخاطر الفساد، وبالتالي التشجيع على التغيير، فهذه المنظمات الأثر البالغ والقدرة على مكافحة هذه الظاهرة في القطاعين العام والخاص على السواء والتقليل منها وكبحها.

المبحث الثالث: دور مهنة المحاسبة في الجزائر في مكافحة الفساد المالي

يبين القانون رقم 10-01 المؤرخ 11 يوليو سنة 2010 بصفة عامة بعض مهام و مسؤوليات كل من الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد ، وسنتطرق في مطالب ثلاث على بعض المسؤوليات هي :

المطلب الأول : مسؤوليات الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد

- **مسؤوليات الخبير المحاسب**

يعتبر المصف الوطني للخبراء المحاسبين جهاز مهني مكلف في إطار القانون بما يلي:

- تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة ؛
- التدقيق المالي والمحاسبي للشركات والهيئات وهو المؤهل الوحيد للقيام بذلك ؛
- مسك وفتح وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات ؛
- تقديم استشارات للشركات والهيئات في الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي ؛
- إعلام المتعاقدين معه بمدى تأثير إلتزماتهم والتصرفات الإدارية والتسيير التي لها علاقة بمهمته[53]
- يقوم بكل مهام الخبرة المحاسبية التي يكلف بها عن طريق المحكمة
- يقوم بمسك ومركزة وفتح وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل؛
- إعداد نظامه الداخلي الذي يوافق عليه الوزير المكلف بالمالية وينشره في أجل شهرين من تاريخ إيداعها؛
- السهر على احترام قواعد المهنة وأعرافها؛
- إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة؛
- يقوم الخبير المحاسب بتحليل التكاليف لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات المالية الإستراتيجية. يشمل ذلك حساب التكاليف المباشرة وغير المباشرة للمنتجات أو الخدمات المقدمة، وتحليل التكاليف التفصيلية للأنشطة المختلفة داخل المنظمة؛
- يمكن للخبير المحاسب أن يقدم استشارات مالية للمنظمة أو للأفراد في مجالات مثل التخطيط المالي وإدارة رأس المال وتقييم الاستثمارات. يجب على الخبير المحاسب أن يكون قادرًا على تحليل البيانات المالية وتوجيه العملاء بشأن الاستراتيجيات المالية الملائمة. المرجع: المعرفة المالية والخبرة في مجال الاستشارات المالية؛

[53] قانون رقم 10-01 المؤرخ 11 يوليو سنة 2010 الفصل الخامس المتعلق بممارسة مهنة محافظ الحسابات – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 42 المادة 18 ص06

- **مسؤوليات محافظ الحسابات**

مهنة محافظ الحسابات تضعه أمام مسؤولية اتجاه التشريعات، واحترام أخلاق المهنة، ومسؤوليات ثقيلة قد تصل إلى حد سلب الحرية، ومنه تنقسم مسؤوليات محافظ الحسابات إلى:

1) المسؤولية المدنية :

لقد اقر المشرع الجزائري بالمسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات في نص المادة 715 مكرر 14 فقرة 01 القانون التجاري، فبعد أن كانت المسؤولية المدنية تقام على أساس أحكام الوكالة في ظل القانون القديم تغير الأساس باعتبار العلاقة التي تربط محافظ الحسابات بالشركة ليست علاقة تعاقدية و إنما هي علاقة قانونية حتى ولو سلمنا بأن محافظ الحسابات يعين عن طريق العقد . ولقيام المسؤولية المدنية ينبغي توفر الشروط القانونية والتي في مقدمتها توافر خطأ محافظ الحسابات، إلا أننا ل نجد تعريف الخطأ لا في القانون المدني باعتباره الشريعة العامة ولا في القانون المنظم للمهنة، غير أنه كانت للفقهاء الفرنسيين بعض المحاولات من أجل التعريف بخطأ محافظ الحسابات ، فقد عرف أنه انحراف محافظ الحسابات عن السلوك الفني المألوف، وسواء تعلق لأمر بخطئه الشخصي أو خطأ العاملين تحت إشرافه فيكون محافظ الحسابات مسئولا مدنياً عن هاته الأفعال متى تسببت في أضرار، واستطاع طالب التعويض أن يثبت وجود علاقة سببية بين الفعل والضرر الناتج عنه غير أنه يمكن لمحافظ الحسابات أن يدفع المسؤولية عن نفسه بإثباته عدم وجود خطأ أو إثباته أن الضرر كان نتيجة أسباب خارجة عن نطاق إرادته. أما عن الجهة القضائية المختصة بالدعوى المسؤولية المدنية ، فلا نجد حكم خاص في القانون المنظم للمهنة و أمام ذلك ترفع الدعوى ضد محافظ الحسابات أمام الجهة القضائية [54].

[54] طيطوس فتحي، محافظ الحسابات في الجزائر، مقال منشور في مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة طاهر مولاي سعيدة ، رقم 9808-1112 ، العدد 9، 2013، ص. 43 و45

2) المسؤولية الجزائية :

كما قد يساءل محافظ الحسابات عن الفعال المخالفة للقانون التي يرتكبها أثناء أو بمناسبة القيام بالمهام المنوطة به ، وقد تتخذ هذه المسؤولية صورتان هما :

- محافظ الحسابات فاعل أصلي :

إذ يعاقب عن كل الجرائم التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه كتلك المتعلقة بحالة عدم الملائمة والتي أوردها المشرع الجزائري في المادة 715 مكرر 06 من القانون التجاري ، وكذلك الجرائم المتعلقة بممارسة المهنة بصفة غير شرعية.[55] .

- محافظ الحسابات بصفته شريك :

يمكن لمحافظ الحسابات أن يتابع جزائيا بصفته شريك وفقا للأحكام العامة المنظمة للاشتراك[56]، إذ يكفي لمحافظ الحسابات أن يقدم يد العون للفاعل الأصلي وهذا بتسهيل له اقتناء بعض الوسائل لاستعمالها في الجريمة الأصلية حتى ولو كانت هذه الوسائل ليست ذات طبيعة جرمية. إلا أنه قد ثارت مسألة تتعلق بالعامل المعنوي للاشتراك وكذلك الجانب المادي له بالنسبة لمحافظ الحسابات، فقد رأى بعض الفقه أنه لا يمكن لمحافظ الحسابات أن يسأل جزائيا عن فعل الاشتراك إلا إذا كان عالما وقت ارتكاب الجريمة أنه يمد بيد العون للفاعل الأصلي في الجريمة، لذلك فإن تقاعس محافظ الحسابات عن تقديم تقريره حتى يسهل على المسير فعل الاختلاس يعد بمثابة اشتراك موضوعي مما يستوجب مساءلة محافظ الحسابات بصفته شريكاً في فعل الاحتيال يعد بمثابة اشتراك موضوعي[57].

[55] المادة 829 من القانون التجاري والمعدل بالمرسوم التشريعي رقم 08/93 المؤرخ في 25 أفريل 1993

[56] مادة 42 و 44 من قانون العقوبات ص09.

[57] طيطوس فتحي، محافظ الحسابات في الجزائر، مقال منشور في مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة طاهر مولاي سعيدة ، رقم 9808-1112 ، العدد 9، 2013، ص 186

3) المسؤولية التأديبية :

بالرجوع إلى المادة 53 من القانون المنظم للمهنة نجدها قد أشارت إلى المسؤولية الانضباطية لمحافظي الحسابات في مواجهة المنظمة الوطنية وهذا عن كل مخالفة أو تقصير في القواعد المهنية ، وعلى عكس المشرع الجزائري ، كان للمشرع الفرنسي تعريفاً للخطأ التأديبي بصورة دقيقة ، إذ عرف الخطأ التأديبي بأنه: كل مخالفة لقانون ، التنظيم والقواعد المهنية ، كل إهمال خطير، كل فعل مخالف للنزاهة أو الشرف يرتكبه محافظ الحسابات ، سواء كان شخص طبيعي أو شركة ، حتى وإن أرتكبه خارج نطاق المهنة ، يشكل خطأ تأديبياً يستوجب عقوبة تأديبية [58].

ولقد حدد المشرع الجزائري الجهاز المخول له سلطة البت في المسؤولية التأديبية لمحافظي الحسابات، إذ عهد إلى غرفة المصالحة، الانضباط والتحكيم سلطة البت في كل إخلال بالواجبات المهنية أو عدم احترام النظام الداخلي للنقابة[59].

فيما يخص العقوبات التأديبية تتمثل إما في الإنذار ، التوبيخ ، الإقصاء المؤقت عن ممارسة المهنة، الشطب من الجدول والتوقيف المؤقت[60]

[58] طيطوس فتحي، محافظ الحسابات في الجزائر، مقال منشور في مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة طاهر مولاي سعيدة ، رقم 9808-1112 ، العدد 9، 2013، ص 44

[59] المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20/92 المؤرخ في 13 جانفي 1992 يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء 28- / المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ويضبط اختصاصاته وقواعد عمله، ج.ر .، العدد 03 المؤرخة في15 .جانفي 1992 ،ص82 .

[60] لمادة 38 من المرسوم التنفيذي رقم 136/96 المتضمن قانون أخلاقيات المهنة وكذلك المادة 71 من النظام الداخلي لمصف الوطني للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين

4) المسؤولية الرئيسية أو العامة:

تتمثل المهام الرئيسية أو العامة في مهمتين أساسيتين فرضهما المشرع الجزائري بالفقرة الأولى والثانية من المادة 23 من القانون 10-01 المذكور سابقا وهم[61]:

- المصادقة (أو الشهادة) بأن الحسابات السنوية منتظمة (régulières) وصحيحة (sinceres) ومطابقة تماما (donnentuneimagefidèle) لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات
- فحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص يترجم محافظ الحسابات تأديته تلك المهمتين في تقريره العام الذي يدعى تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية.

5) المسؤولية الثانوية أو الخاصة :

تتمثل المهام الثانوية أو الخاصة لمحافظ الحسابات في ثلاثة عشر (13) مهمة خاصة، منها ما ورد في المادتين 23 و27 من القانون 10-01 المذكور سابقا ومنها ما تم استنتاجه من المرسوم التنفيذي 212-44 والقرار المؤرخ 21 جوان 2013 المذكورين سابقا حيث تتوج كل مهمة خاصة بتقرير خاص وهي[62]:

- إبداء الرأي حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير؛
- تقدير شروط إبرام الاتفاقيات المنظمة بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- إعلام المسيرين والجمعية العامة أو الهيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه ، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة؛
- التأكد من المبلغ الإجمالي لأعلى خمس (7) أو عشرة (10) تعويضات؛
- الفحص والمصادقة على المبلغ الإجمالي للامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛

[61] قانون رقم 10-01 المؤرخ 11 يوليو سنة 2010 الفصل الخامس المتعلق بممارسة مهنة محافظ الحسابات – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد42- المادة 23 ص07

[62] قانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل الخامس المتعلق بممارسة مهنة محافظ الحسابات – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 42، المادة 23 و27 ص05

- عرض تطور نتيجة الدورة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية للسنوات الخمس (7) الأخيرة؛
- التأكد من حيازة أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الضمان التي تمثل على الأقل 21% من رأسمال الشركة؛
- التحقق من أن الميزانية تظهر احتياطات ونتائج تسمح بتوزيع التسبيقات على أرباح الأسهم؛
- التأكد من سلامة وانتظام عملية رفع رأس المال واحترامها لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية؛
- التأكد من سلامة وانتظام عملية تخفيض رأس المال واحترامها لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية؛
- التأكد من سلامة وانتظام عملية إصدار قيم منقولة أخرى واحترامها لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية؛
- التأكد من سلامة وانتظام عملية تحويل الشركة ذات أسهم واحترامها لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية.

- **مسؤوليات المحاسب المعتمد:**

مهنة المحاسب المعتمد من المهن المستقلة حيث لا يخضع إلى سلطة مباشرة، بل يمتلك مكتبه الخاص به الذي يكون المسؤول عنه المباشر، وتربطه علاقة تعاقدية مع زبائنه الذين يستعينون بخدماته، ويمارس المحاسب المعتمد حسب القانون 10-01 مجموعة من المهام يمكن توضيحها كما يلي:

- إدارة وتسيير الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين؛
- إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية؛
- تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة لمصف؛
- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة ؛
- تمثيل المنظمة لدى الهيئات والسلطات العمومية وتجاه المنظمات الدولية؛
- يعرض المحاسب المعتمد تحت مسؤوليته وعلى أساس الوثائق والأوراق المحاسبية المقدمة إليه، الكتابات المحاسبية وتطور عناصر ممتلكات التاجر أو الشركة أو الهيئة التي أسندت إليه مسك محاسبتها.[63]

[63] قانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل الخامس المتعلق بممارسة مهنة المحاسب المعتمد – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 42، المادة 14 ص05

المطلب الثاني: صلاحيات الهيئات المؤطرة لمهنة المحاسبة في الجزائر في مكافحة الفساد المالي

هناك علاقة عكسية بين الفساد المالي ومهنة المحاسبة حيث أن المحاسبة كوظيفة خدمية تعتبر أداة رقابية ، أي لها دور في اكتشاف وتصحيح ومنع مسببات الفساد المالي ، ومن خلال تبني هذه المهنة مجموعة من المواثيق الأخلاقية التي تعزز من دور هذه المهنة في مكافحة هذه الظاهرة والحد من أثارها السلبية ، تعتبر مهنة المحاسبة أحد العناصر الهامة لمكافحة الفساد المالي لما تملكه من مستندات ودفاتر وتقارير وصلاحيات تقلل من تفشي هده الظاهرة، ومن جهة أخرى نجد من الأسباب الرئيسية للفساد المالي ما يعرف بالمخالفات المحاسبية، وسنتطرق في هذا المطلب مختلف الصلاحيات لبعض الهيئات المؤطرة لمهنة المحاسبة .

- صلاحيات المجلس الوطني للمحاسبة

حسب المادة 11 من القانون 10-01 يمارس المجلس الوطني للمحاسبة بعنوان التقييس المحاسبي المهام التالية [64]:

- جمع واستغلال كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالمحاسبة وتدريسها؛
- تحقيق أو العمل على تحقيق كل الدراسات والتحاليل في مجال تطوير واستعمال الأدوات والمسارات المحاسبية؛
- إقتراح كل الإجراءات التي تهدف إلى تقييس المحاسبات؛
- دراسة جميع مشاريع النصوص القانونية المرتبطة بالمحاسبة، وإبداء الآراء فيها وتقديم التوصيات بشأنها؛
- المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين المستوى في مجال المحاسبة؛
- متابعة وضمان مراقبة النوعية، فيما يتعلق بتطوير التقنيات المحاسبية والمعايير الدولية للتدقيق؛
- تنظيم كل التظاهرات والملتقيات التي تدخل في إطار صلاحياته؛
- متابعة تطور المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالمحاسبة على المستوى الدولي.

[64] قانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل الخامس المتعلق بممارسة مهنة محافظ الحسابات – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 42، المادة 11 ص05

وحسب المادة 12 يمارس المجلس الوطني للمحاسبة بعنوان تنظيم ومتابعة المهن المحاسبية المهام التالية :[65]

- المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين مستوى المهنيين؛
- متابعة تطور المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالتكوين في مجال المحاسبة على المستوى الدولي؛
- متابعة وضمان تحيين العناية المهنية؛
- إجراء دراسات في المحاسبة والميادين المرتبطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ونشر نتائجها؛
- مساعدة هيئات التكوين في المحاسبة من خلال تصور دعائم بيداغوجية ومراجع أخرى متعلقة ذا التكوين؛
- المساهمة في ترقية المهن المحاسبية؛
- تنظيم أو المساهمة في تنظيم ورشات التكوين بمناسبة إدخال قواعد محاسبية جديدة؛
- القيام بالأبحاث المناسبة التي تسمح بإعداد الأدوات الجديدة التي توضع تحت تصرف المهنيين المحاسبين.

- صلاحيات المصف الوطني للخبراء المحاسبين

حسب المادة 04 يكلف المجلس الوطني للمصف الوطني لخبراء المحاسبة على الخصوص بما يلي[66]:

- إدارة وتسيير الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للمصف الوطني لخبراء المحاسبة؛
- إقفال الحسابات السنوية عند كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة الموالية؛
- تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة؛
- ضمان تعميم ونشر وتوزيع نتائج الإشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة؛
- تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة؛
- الإنخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية؛
- تمثيل المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين لدى الهيئات العمومية وجميع السلطات وكذا الغير؛
- تمثيل المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين لدى المنظمات الدولية المماثلة؛
- إعداد النظام الداخلي للمصف الوطني لخبراء المحاسبة؛

[65] المادة 12 من القانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 العدد 42، ص05

[66] المرسوم التنفيذي 11-25 المؤرخ في 22 صفر سنة 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمصف للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره، ص12

- صلاحيات المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

هناك عدة صلاحيات يقوم به المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات ومن أهمها[67]:

- محافظ الحسابات ومحاربة تحويل الموال غير القانونية:

حسب التعليمة 61 المؤرخة في 21 جانفي2009 تلزم الخاضعين للضرائب ا لجانب من إضافة تقرير محافظ الحسابات من أجل تبرير تحويل الأرباح إلى الخارج، بالتالي السماح بهذا التحويل يتوقف على رأي محافظ الحسابات في المصادقة على المعلومات التي يصرح بها من اجل تحويل الأموال الى الخارج.

- محافظ الحسابات ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب:

يخضع محافظ الحسابات لحكام المادة 19 من القانون 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005 والمتعلق بمنع ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والمعدل في سنة 2012 ، أين تنص المادة على أن كل العمليات التي تظهر أنا مصدرها ناتج عن جريمة أو تزوير، أو مخدرات أو مصادر من تمويل الإرهاب يجب التصريح عنها من طرف محافظ الحسابات بمجرد الشك الى المصالح المعنية .

- محافظ الحسابات ومنع الفساد :

حسب المادة 06-01 المؤرخة في 20 فيفري2006 والمتعلقة بمنع ومحاربة الفساد الاقتصادي المتمثل في تسجيل عمليات اقتصادية تقوم بها المؤسسة خارج السجلات المحاسبية، تسجيل مصاريف وهمية، بالإضافة الى استعمال مستندات محاسبية مزورة وخاطئة، وعدم الاحتفاظ بالأرشيف ضمن الآجال القانونية . بالتالي تظهر علاقة محافظ الحسابات بالفساد الاقتصادي من خلال الكشف عنه أثناء أداء مهامه القانونية وتبليغ السلطات العمومية المعنية، لاتخاذ إجراءات ردع المخالفات التي تضر بأصحاب المصالح والاقتصاد الوطني بصفة عامة.

- محافظ الحسابات أمام اكتشاف التجاوزات والمخلفات:

تنص المادة 715 مكرر 13 من القانون التجاري والمادة 65 من القانون 10-01 على وجوب تبليغ محافظ الحسابات الى وكيل الجمهورية عن كل التجاوزات وحالات الغش المكتشفة في إطار القيام بمهمة المراجعة من أجل تبرئة مسؤوليته. حيث التبليغ يدخل ضمن المهام الموكلة الى محافظ الحسابات، إضافة إلى ما جاء في المادة 714 مكرر 4 وهو المصادقة على موثوقية حسابات المؤسسة والتأكيد المحافظة على منافع المستثمرين[68].

---

[67] د. حجاج زينب، مهنة محافظ الحسابات في الجزائر كآلية لمحاربة المخالفات ـ مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد العاشر ـ كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ـ جامعة البليدة 2 ، ص185

[68] قانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل الخامس المتعلق بممارسة مهنة محافظ الحسابات – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد42- المادة 65 ص05 و المادتين 714 مكرر و 715 مكرر 13 من القانون التجاري

وعليه تتمثل إجراءات محافظ الحسابات عند اكتشاف مخالفات أثناء أداء مهامه في[69] :

- الإجراءات المتبعة من طرف محافظ الحسابات في حالة الشك:

لا يعمل محافظ الحسابات على أسس شفوية أو كتابية لا تمر ضمن إجراءات عمل صحيحة، فالتبليغ يخص الوضعيات الحقيقية التي تعتبر دليل يمكن الاعتماد عليه من قبل المحكمة. وليس من مهام محافظ الحسابات البحث عن التجاوزات، لكن إن تلقى وشاية أو وجد تجاوزات أثناء أداء مهامه، فإنه يقدر تحت مسؤوليته هل يجب أن يأخذها في الحسبان، وهل يمكن أن تؤدي الى إجراء مراجعة إضافية في إطار مجال مراجعته، بالتالي يحدد المراحل والإجراءات التي يجب القيام بها.

- الإجراءات محافظ الحسابات في الأخذ في الحسبان نية التعمد :

يجب على محافظ الحسابات أن يأخذ في الحس بان العنصر المعنوي وهو نية التعمد أو غيابه، وأن يكون مقتنعا أنه تم ارتكاب المخالفة عن قصد أو بدون قصد. إلا أن هذا الأمر صعب، ومن اجل تقدير نية الغش يجب معرفة هل هو عبارة عن خطأ بسبب عدم الدقة أو عدم احترام القوانين أو هي تجاوزات يجب الإبلاغ عنها. فمثلا يجب طرح الأسئلة التالية: هل هذه التجاوزات متكررة أم لا ؟ و ما مدى الضرر؟ وهل كان هناك تسوية بدون المساس بالمؤسسة؟ ومن المبادر بها؟ كما يمكن لمحافظ الحسابات التقدم من المصالح القضائية للحصول على المزيد من الإجراءات التي يجب القيام بها.

- الوقت الضروري الذي يجب القيام فيه بالإبلاغ:

لا يوجد وقت محدد فهو يرجع حسب الوقائع، فمثلا يمكن للوقائع المعقدة وصعبة التحديد أن تأخذ وقت أكثر من الوقائع البسيطة والتي لا لبس فيها. فقط يجب الأخذ في الحسبان أن التبليغ المتأخر يمكن أن يؤدي إلى التشكيك في مهم محافظ الحسابات.

[69]. د. حجاج زينب، مهنة محافظ الحسابات في الجزائر كآلية لمحاربة المخالفات، جامعة البليدة 2 ، ص187

الخلاصة:

نتيجة لانتشار لظاهرة الفساد المالي في الآونة الأخيرة سعت مهنة المحاسبة كغيرها من المهن للحد والتقليل من انتشار هذه الظاهرة باستحداث هيئات وإنشاء مختلف القوانين، ولقد ركزت الجزائر على مهنة المحاسبة بالمصادقة على مختلف الاتفاقيات الدولية واستحداث بعض القوانين لمكافحة هذه الظاهرة ، ومن بين هذه الهيئات الجزائرية المؤطرة لمهنة المحاسبة " المجلس الوطني للمحاسبة ، المصف الوطني للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، المجلس الوطني للمحاسبين المعتمدين "، ومن بين القوانين التي تنظم تبين بعض من مسؤوليات وصلاحيات هذه الهيئات منها قانون رقم 10-01 المؤرخ 11 يوليو سنة 2010 والقانون التجاري ، وبصفة عامة تطورت وتواكبت هذه المهنة مع مختلف أشكال الفساد المالي للتصدي له والتقليل من انتشاره .

الفصل الثاني :

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد استيفاء الجانب النظري والإلمام بالهيئات المهنية المؤطرة لمهنة المحاسبة ومكافحة الفساد المالي، ومختلف المفاهيم التي جاء بها الباحثون، نأتي الآن إلى الجانب التطبيقي والذي سنحاول من خلاله إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وذلك بغرض معرفة دور الهيئات المهنية المؤطرة لمهنة المحاسبة في مكافحة الفساد المالي من خلال توزيع استبانة الدراسة على عينة عشوائية، وبعد تجميع وتحليل مختلف إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحاور التي تضمنها الاستبيان، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول: وصف استجابة عينة الدراسة

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات وعرض النتائج

المبحث الاول: وصف استجابة عينة الدراسة

من خلال هذا المبحث سنقوم بعرض وتحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق توزيع استبانة الدارسة على عينة الدراسة والمتمثلة في مجموعة عشوائية من المحاسبين , وذلك من خلال وصف خصائص العينة من حيث الجنس، العمر, الخبرة المهنية،ثم الانتقال لتحليل البيانات بدءا باختبار ثبات الدراسة وصدقها.

المطلب الأول: تصميم أداة الدراسة

تمثل مجتمع الدارسة في مجموعة المحاسبين عبر الانترنت، والبالغ عددهم (54) محاسب، وزعنا استبانة الكترونية على المحاسبين المتاحين، واسترجعنا 46 استبانة وهي الصالحة للدراسة.

أولا: المحور المتعلق بالمعلومات الشخصية والوظيفية

يتضمن مجموعة المعلومات المرتبطة بالخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة، والمتمثلة في الجنس، السن، المستوى التعليمي، سنوات الخدمة بالمؤسسة، المستوى الوظيفي، وقد تم ترميز هذه البيانات الشخصية والوظيفية بأرقام مساعدة في إدخالها لبرنامج spss والجداول التالية توضح الرموز.

الجدول (01): ترميز متغير الجنس

المعلومات	الترميز
ذكر	**1**
أنثى	**2**

المصدر: من إعداد الطالب

الجدول (02): ترميز متغير العمر

المعلومات	الترميز
أقل من 30 سنة	1
من 30 لأقل من 40 سنة	2
40 سنة فأكثر	3

المصدر: من إعداد الطالب

الجدول (03): ترميز متغير الخبرة المهنية

المعلومات	الترميز
أقل من 5 سنوات	1
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	2
10 سنوات وأكثر	3

المصدر: من إعداد الطالب

ثانيا: المحور المتعلق بموضوع البحث

يتضمن محورين أساسين هما: خبرة وكفاءة ممارسي مهنة المحاسبة ومكافحة الفساد المالي وتتضمن هذه المحاور **(31)** عبارة.

الجدول (04): ترميز عبارات الاستبيان وفق درجات سلم ليكارت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	**2**	**3**	**4**	**5**

المصدر: من إعداد الطالب

تم الاعتماد على الأسئلة المغلقة من خلال طرح عبارات محددة الإجابة، وذلك لضبط اتجاه الإجابات من معالجة الموضوع إحصائيا.

المطلب الثاني: توزيع أفراد عينة الدارسة حسب الخصائص الشخصية

تم تخصيص هذا المطلب، بهدف عرض البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وذلك من خلال العرض البياني للتغيرات المرتبطة بالبيانات الشخصية.

أولا: الجنس

الشكل رقم (01): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

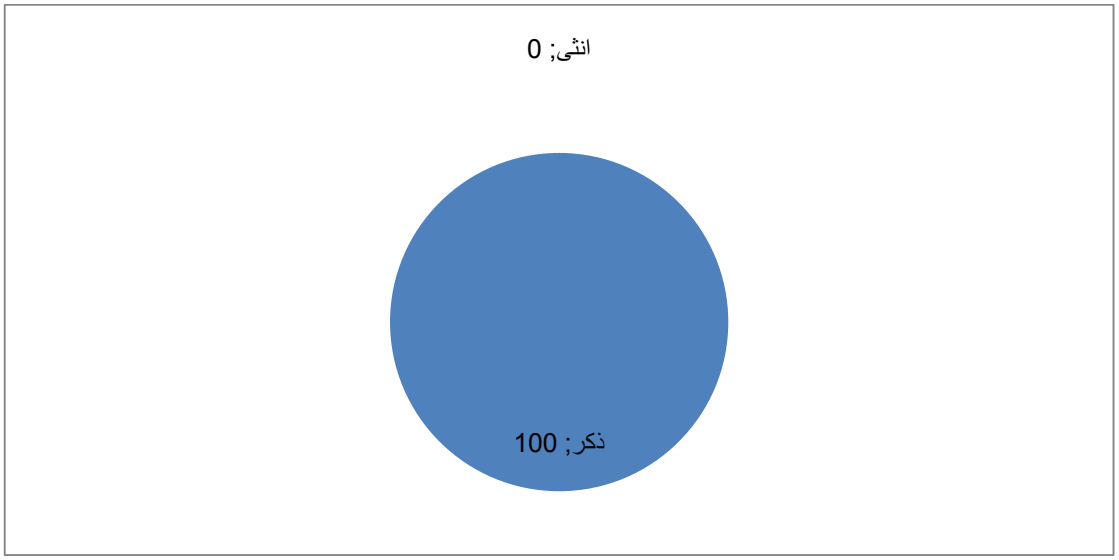

من إعداد الطالب بناء على مخرجات (spss).

نلاحظ من الشكل أن كل أفراد العينة هم ذكور، ممثلين بنسبة 100%ويمكن تبرير ذلك بطبيعة العمل كمحاسب، فعمل المحاسب مرتبط بمسؤوليات كبيرة باعتباره من المناصب الحساسة في كل مؤسسة و شركة و كما في كل البلد، ولا تفضل الإناث هكذا نوع من العمل كونه يثقل كاهلها، في ظل ارتباطاتها الكثيرة خارج العمل، أنظر للملحق رقم(04).

ثانيا: العمر

الشكل رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب العمر

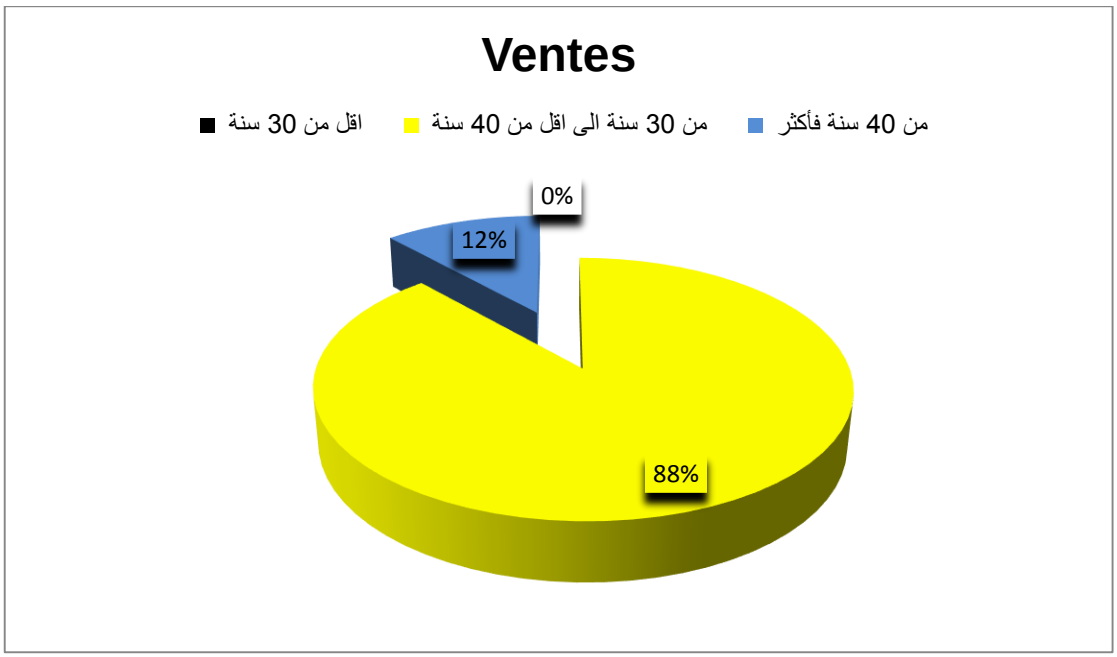

من إعداد الطالب بناء على مخرجات (spss)

نلاحظ من الشكل أن أفراد العينة ينقسمون الى فئتين عمريتين و الغالبية تتمركز في الفئة العمرية "من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة" وذلك بنسبة 88%، ثم تأتي الفئة العمرية من 40 سنة فاكثر في المركز الثاني بنسبة12 %ويمكن إرجاع النتائج السابقة إلى التعقيدات التي أصبحت حاضرة أمام مهنة المحاسبة و صعوبة الالتحاق بها خصوصا ان فترة التكوين لها سوآءا عبر المسار الدراسي او التكوين المهني.

ثالثا: الخبرة المهنية

الشكل رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

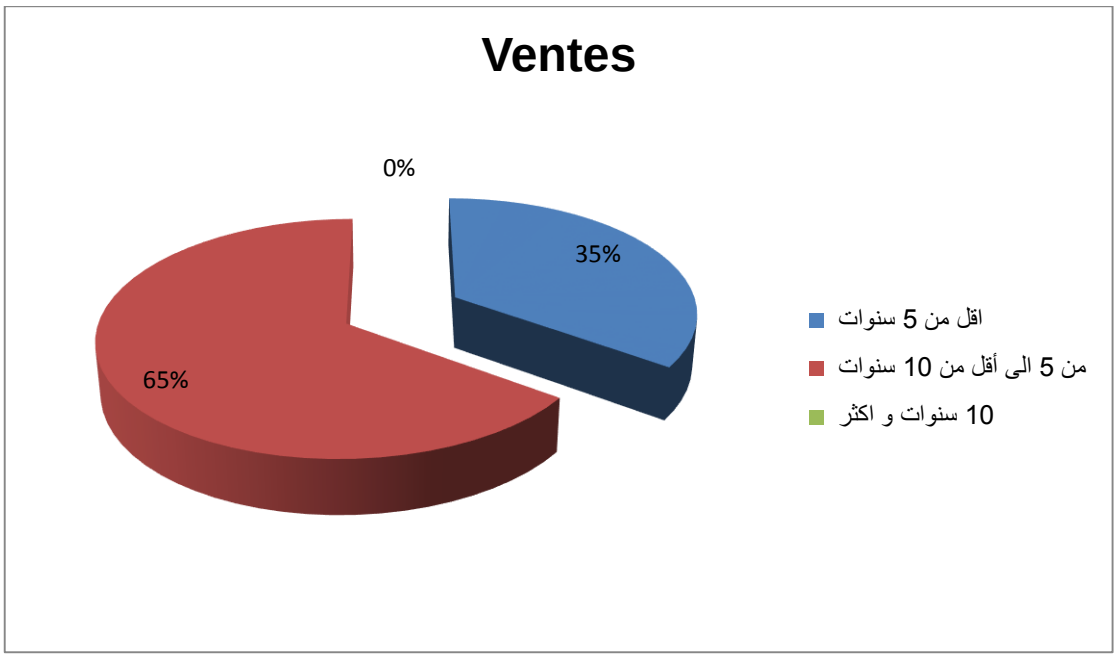

من إعداد الطالب بناء على مخرجات (spss).

من خلال الشكل رقم(03) نجد أن أعلى نسبة والمتمثلة في 65% تمثل من لديهم خدمة بالمؤسسة تعادل " من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات" ، و باقي النسبة من ذوي الخبرة 3اقل من 5 سنوات", هذه النتائج تؤكد ما خلصنا إليه في متغير السن حيث يمكن التعليق على هذا بأن افراد العينة المستهدفة مم ذوي الخبرة المتوسطة نسبيا اذ لم يكن من بينهم اي فرد تجاوزت خبرته 10 سنوات.

المطلب الثالث: اختبار أداة الدراسة والتوزيع الطبيعي للبيانات

يعتبر الصدق والثبات من أهم المواضيع التي تهم الباحثين من حيث تأثيرها البالغ على أهمية النتائج ويرتبط الصدق والثبات بالأدوات المستعملة في البحث ولذلك سوف نختبر أداة دراستنا ومعرفة إذا كانت متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

أولا: اختبار صدق أداة الدراسة

تعد الاستبانة المصدر الأساسي لجمع البيانات من عينة الدراسة، وقد تم بناء أداة الدراسة استنادا إلى دراسات سابقة ومحاولة ملائمتها لدراستنا، وقد تم تحليل البيانات باستخدام حزمة البرامج الإحصائية SPSS للحصول على نتائج الدراسة، كما كانت عملية إدخال إجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة وفق "مقياس ليكرت" ذي الخمس الدرجات الذي تم اعتماده في هذه الدراسة.

تم اختبار صدق أداة الدراسة بالاعتماد على أراء بعض الأساتذة لتحكيمها وذلك بعرضها عليهم كما هو مبين في المحلق رقم(01) وتركزت ملاحظاتهم على طول الأداة، وغموض بعض العبارات، أو تكرارها، وكذا بعض الملاحظات حول اتساق العبارات داخل كل محور، وقد تم الأخذ بملاحظات أغلب المحكمين، وتم إعداد الاستبانة بصورتها النهائية والمكونة من 32، كما تتضح في المحلق رقم (02)

ثانيا: اختبار ثبات الأداة

كما تم التأكد من ثبات الدراسة باستخدام معامل **ألفا كرو نباخ Cronbach-Alpha** و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (05): قياس ثبات أداة الدراسة

Cronbach-Alpha	N of Items
0.836	**31**

من إعداد الطالب بناء على مخرجات (spss).

نرى أن معامل ألفا كرو نباخ يساوي (0.836) وهو اكبر من (0.6) وبالتالي يمكننا أن نقول أن أداة الدراسة تمتاز بثبات عالي مما يجعلها صالحة لهذه الدراسة، كما أنها تجعلنا مطمئنين لاستخدامها، أنظر للمحلق رقم(05)

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

لاختبار طبيعة التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، قمنا بإخضاع هاته المتغيرات لاختبار **كولموغروف** One-Semple Kolmogorov وكانت النتائج كما هو في الجدول التالي، و بتحديد الفرضية الصفرية والبديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية H0: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

الفرضية البديلة H1: البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي

الجدول رقم (06) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

متغيرات الدراسة	اختبار كولموغروف سمنرف	
	قيمة الاختبار Z	القيمة الاحتمالية P.sig
خبرة وكفاءة ممارسي مهنة المحاسبة	0.166	0.003
مكافحة الفساد المالي	0.168	.0.003

من إعداد الطالب بناء على مخرجات (spss).

من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتضح أن **P.sig** لمحوري الدراسة (الهيئات المهنية المؤطرة لمهنة المحاسبة و مكافحة الفساد المالي) أقل من مستوى الدلالة 0.05 بالقيم المساوية بالترتيب 0.003 و 0.003 لكل من محوري الدراسة وبذلك فإن توزيع البيانات لهذين المحورين لا يتبع التوزيع الطبيعي وهو ما يجعلنا نتوجه لاستخدام الاختبارات اللامعلمية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات انظر للملحق رقم (06).

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات وعرض النتائج

سنقوم من خلال هذا المبحث بتحليل نتائج الدراسة الميدانية وعرضها، كما يشمل هذا المبحث اختبار الفرضيات و بالتالي التعرف على دور الهيئات المهنية المؤطرة لمهنة المحاسبة في مكافحة الفساد المالي

المطلب الأول: تحليل بيانات الدراسة

سنعرض و نحلل في هذا المطلب مختلف إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحاور التي تضمنها الاستبيان معتمدين فيذلك على البيانات التي تم تحليلها ومعالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

الجدول رقم (07): المتوسطات المرجحة والاتجاه العام لها

المتوسط المرجح	الاتجاه العام
[01 – 1.8]	غير موافق بشدة
[1.8 – 2.6]	غير موافق
[2.6 – 3.4]	محايد
[3.4 – 4.2]	موافق
[4.2 – 5]	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على دراسات سابقة

الجدول رقم (08): جدول يمثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد العينة حول محور خبرة وكفاءة ممارسي مهنة المحاسبة

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	محافظ الحسابات يخطط للمراجعة ويؤديها باتباعه أسلوب التشكيك المهني مما يعزز قدرته على اكتشاف الغش	4	00
02	يلتزم محافظ الحسابات بإجراء إجراءات إضافية في حالة وجود ظروف تشير الى احتمال وجود تضليل في القوائم تضليل في القوائم المالية	4	00
03	تواكب المهنة المحاسبية مع المعايير الدولية للمراجعة يسهل من التأقلم مع كل التغيرات الغير المتوقعة	4.4	0.24
04	في حالة التأكد من وجود أخطاء وغش بعد صدور التقرير يقوم ممارسي المهنة المحاسبية ببحث الأمر مع الإدارة والطلب منها تعديل القوائم المالية حسب الظروف الجديدة المكتشفة.	4	00
05	في حالة رفض الإدارة الإفصاح عن المعلومات الجديدة المكتشفة يقوم ممارسي المهنة المحاسبية بإبلاغ كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة للإشارة الى عدم الربط بين تقرير محافظ الحسابات والقوائم المالية	3.9	0.06
06	يتم اعداد الاختبارات اللازمة وفقا للأصول المهنية لغرض زيادة قدرة المهنة المحاسبية على اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية	4.1	0.11
07	يلتزم مهنة المحاسبة بإجراء مناقشات بين فريق الارتباط ترتكز أساسا على قابلية وجود تحريف جوهري في القوائم المالية بسبب خطأ أو غش و أين يمكن أن تكون هذه التحريفات	4	0.22
08	التعاون بين ممارسي المهنة المحاسبية يسهل في كثير من الأمور بكشف عمليات الغش والخطأ في القوائم المالية	4.5	0.25
09	فشل ممارسي المهنة المحاسبية في اكتشاف الأخطاء والغش فإنه يعرضهم للمسالة القانونية	4	0.02
10	ممارسي المهنة المحاسبية تحملون المسؤولية المهنية التأديبية عند التماطل والتواطؤ في اكتشاف الغش	4	0.43
11	يتم الاتصال مع الجهات المختصة عند عدم استجابة الإدارة لتوصيات ممارسي المهنة المحاسبية حول دلائل محتملة لحدوث تجاوزات معينة	4	00
12	ممارس المهنة المحاسبية ملزم قانونيا بالقيام بإجراءات جديدة على القوائم المالية بعد صدور تقريره إذا حدث خطأ أو غش	3	0.022
13	يعاني أصحاب المهنة المحاسبية من غياب سياسة تكوين حقيقية	4	0.15
14	يتلقى أصحاب المهنة المحاسبية السند والدعم من الهيئات المشرفة للمهنة	4	0.22
15	يعاني أصحاب المهنة المحاسبية ضغوطات مهنية وإدارية في تأدية مهامهم	3	0.15
16	ميثاق المهنة المحاسبية يساعد ويكرس في تأدية مهام المهنة بكل وضوح وشفافية	4	00

17	يتم التساهل والتسامح مع أعضاء المهنة المحاسبية في حالة ارتكاب أخطاء بسيطة	3.9	0.12
18	عقود المهنة والأداء تتم بصفة عادلة بين أعضاء المهنة المحاسبية	4	00
19	تساهم نقابة المهن المحاسبية في تطوير وتحسين ظروف أعضاء المهنة المحاسبية	4	00
20	تساهم المجلس الوطني للمحاسبة CNC: في تطوير وتحسين ظروف أعضاء المهنة المحاسبية	4	00
21	تساهم التنظيمات المهنية للمحاسبة في تطوير وتحسين ظروف أعضاء المهنة المحاسبية	4	0.04
22	تساهم المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين في تطوير وتحسين ظروف أعضاء المهنة المحاسبية	4	0.00
X1	المتوسط والانحراف الكلي لمحور خبرة و كفاءة ممارسي مهنة المحاسبة	3.9	0.03

من إعداد الطالب بناء على مخرجات (spss).

وفقا لما جاء في الجدول السابق تبين لنا أفراد العينة المستقصيين موافقين بالنسبة لمحور خبرة وكفاءة ممارسي مهنة المحاسبة، وكان اتجاه كل العبارات ما بين موافق و موافق بشدة، حيث يمكننا رؤية أن أفراد العينة

ممارسي المهنة المحاسبية تحملون المسؤولية المهنية التأديبية عند التماطل والتواطؤ في اكتشاف الغش,كما تساهم المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين في تطوير وتحسين ظروف أعضاء المهنة المحاسبية.

من خلال المتوسطات الحسابية لاتجاهات افراد العينة نقول انا التعاون بين ممارسي المهنة المحاسبية يسهل في كثير من الأمور بكشف عمليات الغش والخطأ في القوائم المالية, و تواكب المهنة المحاسبية مع المعايير الدولية للمراجعة يسهل من التأقلم مع كل التغيرات الغير المتوقعة كما يمكن أن نلاحظ من خلال الانحرافات المعيارية ، دلالة على وجود انسجام في إجابات الأفراد حول هذا المحور، انظر الملحق رقم(07).

عموما يظهر جليا التوافق لإجابات افراد العينة حول هذا المحور من خلال الانحرافات المعيارية المتوسطات الحسابية ، وجاء الانحراف معايري مساوي (0.03)، بمتوسط حسابي بقيمة 3.9 مشيرا على وجود انسجام في عبارات إجابات الأفراد حول هذا المحور، انظر الملحق رقم (07).

الجدول رقم (09): جدول يمثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد العينة حول محور مكافحة الفساد المالي

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
23	النصوص القانونية الصادرة كافية لمحاربة الفساد	4	00
24	تم التصريح بحلات وبدقة مفصلة الفساد عن طريق المهنة المحاسبية	1.5	0.38
25	المهنة المحاسبية معنية بمحاربة الفساد عن طريق التصريح بحلات الفساد CTRF للنائب العام	2.9	0.75
26	تراكم عمليات المراجعة خلال السنوات توفر الخبرة الكافية لمحافظ الحسابات بما يؤهله لكشف كل مظاهر الفساد المالي	4	0.08
27	يلتزم ممارسي المهنة المحاسبية أثناء قيامه بعمله بمعايير المراجعة الدولية لمساعدته على اكتشاف الغش والخطأ	4.3	0.24
28	يحصل محافظ الحسابات على اقرارات من الإدارة تقر بمسؤولياتها عن تصميم نظام الرقابة الداخلية وتطبيقها لمنع الاحتيال واكتشافه	4.1	0.18
29	ممارس المهنة المحاسبية بخبرته قادر على تدارك الغش في القوائم المالية	4.1	0.12
30	ميثاق الآداب والأخلاق المهنية يساعد على مكافحة الفساد	4	0.43
31	الهيئات المشرفة و المؤطرة لمهنة المحاسبة تشدد على عدم التسامح مع قضايا الفساد والابلاغ عنه	4	0.2
Y	المتوسط و الانحراف الكلي لمحور مكافحة الفساد المالي	3.7	0.23

من إعداد الطالب بناء على مخرجات (spss).

يوضح الجدول(09) اتجاهات أفراد العينة حول جميع فقرات محور مكافحة الفساد المالي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (3.7) إذ يرى أفراد العينة انميثاق الآداب والأخلاق المهنية يساعد على مكافحة الفساد و النصوص القانونية الصادرة كافية لمحاربة الفساد, كما يلتزم ممارسي المهنة المحاسبية أثناء قيامه بعمله بمعايير المراجعة الدولية لمساعدته على اكتشاف الغش والخطأ, وتراكم عمليات المراجعة خلال السنوات توفر الخبرة الكافية لمحافظ الحسابات بما يؤهله لكشف كل مظاهر الفساد المالي.

من خلال المتوسطات الحسابية لكل العبارات في هذا المحور نقول ان لمحاسبين يعملون جاهدين على مكافحة الفساد المالي و هذا هو جوهر عملهم كمحاسبين من الاساس. و لهذا فهم يسهرون على الالتزام بالقوانين والصرامة في العمل.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

بعد أن قمنا بالتطرق لنتائج التحليل الإحصائي للمتوسطات الحسابية، سنحاول في هذا المطلب إظهار طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع الصمت ا، وفي الأخير سنقوم بإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة لفرضيات الدراسة، وذلك من اجل قبول الفرضيات أو رفضها وقد استعملنا في ذلك نموذج الانحدار الخطي البسيط.

طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

جدول رقم(10): جدول يمثل معامل الارتباط بين المتغير المستقلة والمتغير التابع

معامل الارتباط بين	مكافحة الفساد المالي
خبرة وكفاءة ممارسي مهنة المحاسبة	**0.538****

من إعداد الطالب بناء على مخرجات (spss).

** ارتباط ذو دلالة عند مستوى معنوية 0.01

*ارتباط ذو دلالة عند مستوى معنوية 0.05

من خلال الجدول يظهر لنا أن محور خبرة وكفاءة ممارسي مهنة المحاسبة كان له قيمة دالة إحصائيا 0.538 مما يعني وجود علاقة طردية متوسطة، فكلما زادت خبرة و كفاءة ممارسي مهنة المحاسبة زادت مكافحة الفساد المالي.

المطلب الثالث:اختبار فرضيات الدراسة

بعد عرض و تحليل مختلف اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المحاور التي تضمنها الاستبيان نقوم باختبار الفرضيات عند دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

1- الفرضية الرئيسة الاولى:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخبرة وكفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$)

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة لخبرة وكفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$)

وبالتالي نكتفي بتحليل الانحدار الخطي المتعدد وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (11): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط

	المعاملات غير قياسية		العامل الموحد	المحسوبة T	المعنوية Sig
	B	الخطأ المعياري	Beta		
معامل الميلX	0.512	0.133	0.535	3.3854	0.000
b الثابت	2.039	0.440		4.634	0.000

من إعداد الطالب بناء على مخرجات (spss).

نلاحظ من الجدول أن مستوى المعنوية قد بلغ (0.000) وهي أقل من ($sig \leq 0.05$) الذي هو مستوى دلالة الفرضي و هذا يدل على معنوية معلمات الدراسة .

يمكن كتابة معادلة الانحدار كالتالي: $Y= 0.51X +2.039$

من خلال الجدول تحصلنا على قيمة sig تساوي 0.000 و هي أقل من 0.05، مما يعني رفض الفرضية الصفرية H0 وقبول الفرضية البديلة H1، و يمكن القول أن افراد العينة يرون أن هناك يوجد أثر ذو دلالة لخبرة وكفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي.

2- الفرضية الرئيسية الثانية:

الفرضية الصفرية:

لا توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات أفراد العينة حول اثر خبرة و كفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية:(الجنس،العمر ،الخبرة المهنية)عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) .

الفرضية البديلة:

توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات أفراد العينة حول اثر خبرة و كفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية:(الجنس، العمر، الخبرة المهنية)عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) .

- **الفرضية الفرعية الأولى:**

الفرضية الصفرية:

لا توجد فروق دالة إحصائيا في متوسطات اتجاهات أفراد العينة حول اثر خبرة و كفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي تعزى لمتغير الجنس عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية البديلة:

توجد فروق دالة إحصائيا في متوسطات اتجاهات أفراد العينة حول اثر خبرة و كفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي تعزى لمتغير الجنس عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

- **الفرضية الفرعية الثانية:**

الفرضية الصفرية :

لا توجد فروق دالة إحصائيا في متوسطات اتجاهات أفراد العينة حول اثر خبرة و كفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي تعزى لمتغير العمر عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية البديلة:

توجد فروق دالة إحصائيا في متوسطات اتجاهات أفراد العينة حول اثر خبرة و كفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي تعزى لمتغير العمر عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

- **الفرضية الفرعية الثالثة:**

الفرضية الصفرية:

لا توجد فروق دالة إحصائيا في متوسطات اتجاهات أفراد العينة حول اثر خبرة و كفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي تعزى لمتغير الخبرة المهنية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية البديلة:

توجد فروق دالة إحصائيا في متوسطات اتجاهات أفراد العينة حول اثر خبرة و كفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي تعزى لمتغير الخبرة المهنية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

اختبار الفرضيات الفرعية:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

من خلال الملاحظة و المتابعة نلاحظ عدم توجد فروق دالة إحصائيا في متوسطات اتجاهات أفراد العينة حول اثر خبرة و كفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي تعزى لمتغير الجنس عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$), و ذلك كون نتيجة الاستبيان اظهرت ان كل افراد العينة هم ذكور بسنبة 100%.

اختبار باقي الفرضيات:

أما باقي الفرضيات فتم اختبارها عن طريق **Test de Kruskal-Wallis** كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): نتائج اختبار Test de Kruskal-Wallis للعينات المستقلة (العمر، الخبرة المهنية)حول اثر خبرة و كفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي

المتغير	Chi-square	FD	مستوى الدلالة
السن	0.792	3	0.85
الخبرة المهنية	0.538	2	0.76

من إعداد الطالب بناء على مخرجات (spss).

*الارتباط دال إحصائيا عند مستوى 0.01

**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى 0.05

من خلال نتائج الجدول وجدنا أن كل قيم مستوى الدلالة اكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فروض العدم الثانية والثالثة ونرفض الفرضيات البديلة لها، أي انه لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد العينة حول اثر خبرة وكفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي للمتغيرات (العمر، الخبرة المهنية)، انظر للملحق رقم (11).

و بذلك نرفض الفرضية الرئيسية الثانية أي لا توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات أفراد العينة حول اثر خبرة و كفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية: (الجنس، العمر، الخبرة المهنية)عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) .

مناقشة النتائج

أشارت النتائج المتحصل عليها وجود مستوى من خبرة و كفاءة ممارسي مهنة المحاسبة ,حيث جاءت المتوسطات الحسابية لعبارات هذا المحور بدرجة عالية من الموافقة و التي تتراوح 3 الى 4.5 بينما المتوسط الحسابي الاجمالي للثقة التنظيمية (3.9) وبانحراف معياري قدره (0.03) مما يعني تمتع افراد العينة بدرجة عالية من الخبرة و الجودة ويعود ذلك الى الاهتمام بالصرامة و تطبيق القوانين و باحترام الجميع لسياستها الإدارية والقيم السائدة في المؤسسات .

كما أشارت النتائج أن المتوسطات الحسابية لتصورات افراد العينة حول مكافحة الفساد المالي الى اتفاق عام حول ضرورة مواجهة هذا النوع من الفساد ,وجاءت بدرجة مرتفعة وبلغ المتوسط الكلي لتصورات ممارسي مهنة المحاسبة (3.7) وانحراف معياري (0.23).

أيضا توصلت الدراسة الى وجود أثر معنوي لخبرة وكفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي ($\alpha \leq 0.05$)، وبالمقارنة نتائج دراستنا الحالية مع نتائج الدراسات السابقة من حيث المبدأ في وجود أثر ذو دلالة احصائية بين المتغيرين.

يتضح أثر خبرة وكفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي في ثقة الافراد في مهارتهم وكفاءتهم في أداء اعمالهم في مختلف الظروف، وما لديهم من خبرة ومعرفة لتفاصيل دقيقة حول عملهم، وكذا اعتبار نفسهم كمحاسبين، كل هذا ساهم في اضمحلال و مواجهة الفساد المالي، كما توصلت الدراسة الى عدم وجود فورقات دالة إحصائيا في اتجاهات إجابات افراد العينية حول خبرة و كفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية وذلك عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

الخلاصة :

تناولنا في هذه الفصل الجانب التطبيقي للبحث عن دور الخبرة والكفاءة لممارسي مهنة المحاسبة على ومن أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة أن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات ضرورة اقتصادية واجتماعية، وان مبدأ اعتراف بحقوق أصحاب المصالح المختلفة ودورهم في الإدارة، على تحسين أداء، ومبدأ الضمان الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة وتحديد مسؤولياتهم و الإفصاح السليم في الوقت المناسب والشفافية الجيدة من أهم المبادئ التي لها دور فعال في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، وذلك لتفعيل الممارسات الجيدة لإدارة الشركات واعتمادها على إجراءات عادلة وشفافة للحد من الممارسات الغير شرعية، و تعزيز الثقة في الإدارة، الأمر الذي من خلاله يساعد على زيادة جذب الاستثمارات المحلية والأجنبيةمكافحة الفساد المالي وذلك باستهداف عينة عشوائية، تطرقنا إليها ثم الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات وتحليلها وفق متطلبات الدراسة، تم تحليل وعرض البيانات الشخصية والوظيفية التي تم جمعها من خلال استبانة الدراسة. وتوصلنا:

- يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لخبرة وكفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لدى افراد العينة.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات إجابات أفراد العينة حول دور خبرة وكفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي تعزى لمتغيرات:الجنس، العمر، الخبرة المهنية.

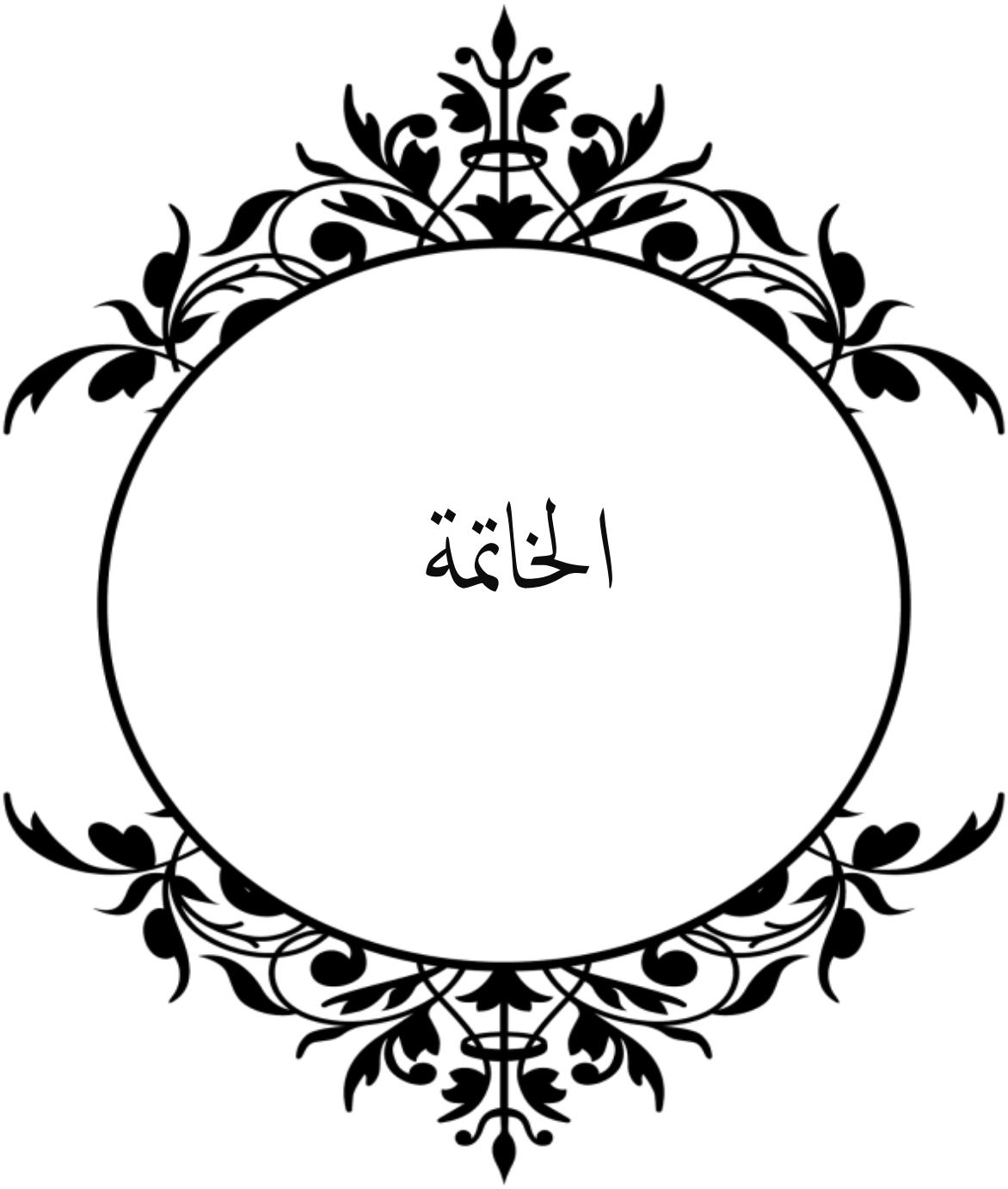
الخاتمة

الخاتمة:

يعتبر الفساد المالي من بين أكبر المشاكل التي تهدد استقرار الشركات، لذلك تسعى هذه الأخيرة إلى البحث عن سبل الحد من حجم الفساد المالي الممارس داخل الشركة ومن بين هذه السبل نجد خبرة و كفاءة مهنيو مهنة المحاسبة.

تم في هذا البحث تقسيم ابعاد الفساد المالي إلى قسمين، البعد الاخلاقي و البعد الاقتصادي ، حيث يعتبر خلخلة القيم الأخلاقية والى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع و الشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي الى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر من ابعاد البعد الاخلاقي للفساد المالي, اما اقتصاديا فضعف المؤسسات العامة ومؤسسات الاقتصادية هي اهم ابعاده.

اما مؤطروا مهنة المحاسبة فقد عرفنا ابرز هذه الجهات وهي المجلس الوطني لمصف الوطني للخبراء المحاسبين والمجلس الوطني للمحاسبة الالمام بكل من المفاهيم الخاصة به ومن خلال الربط بين المفهومين، فمن خلال هذه الدراسة توصلنا الى مجموعة من النتائج والاقتراحات نعرفها في ما يلي :

أولا:النتائج

- كل عينة الدراسة ذكور بنسبة (100%) تتراوح اعمار أغلبيتهم بين 30 الى 40 سنة.
- تحتوي مهنة المحاسبة على نسبة كبيرة من الافراد ذوي المؤهلات العلمية والخبرة المهنية التي تتراوح ما بين اقل من 5 سنوات و من 5 سنوات الى 10 سنوات.
- وجود علاقة طردية متوسطة بين الخبرة والكفاءة لممارسي مهنة المحاسبة ومكافحة الفساد المالي.
- هناك أثر لخبرة وكفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي.
- لا توجد فروق دالة إحصائيا في اتجاهات أفراد العينة حول اثر خبرة و كفاءة ممارسي مهنة المحاسبة على مكافحة الفساد المالي تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية وذلك عند مستوى معنوية ($a \leq 0.05$).

ثانيا: الاقتراحات

على ضوء النتائج المتحصل عليها من الدارسة نوصي بما يلي :

- إعداد دورات تدريبة وتطورية لمهارات المحاسبين.
- مكافحة الفساد المالي بكل الطرق و الاساليب.
- الحرص على تنمية الكفاءة و استغلالها في مواجهة الفساد المالي.
- السماح للمحاسبين بفترة عمرية داخل العمل طويلة المدى, كون كلما زادت الخبرة زاد مكافحة الفساد المالي.

ثالثا: أفاق الدراسة

يقترح إعادة إجراء هذه الدراسة على عينات مختلفة، كما يمكن اقتراح مواضيع للبحث نعرفها في النقاط التالية:

- الخبرة المهنية واثرها على اخلاقيات العمل في مهنة المحاسبة.
- اثر الفساد المالي على الخبرة و الكفاءة المهنية لمنهي المحاسبة.
- دور اخلاقيات مهنة المحاسبة الحد من الفساد المالي.
- نجاعة و فعالية مكافحة الفساد المالي في المؤسسات المالية.

قائمة المصادر
والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1- أحسن بوسقيعة ،الوجيز في القانون الجزائي الخاص، الجزء الثاني ،طبعة 16 ،دار هومه، الجزائر، 2017 ،.

2- أحمد أبودية :الفساد سبله وآليات مكافحته، ط1 ،منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة ،عمان، 2004

3- بودهان موسى، كتاب النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر ،المؤسسة الوطنية للاتصال ، النشر والإشهار، 2009.

4- عبد المجيد محمود عبد المجيد ،الفساد تعريفه وصوره وعلاقته بالأنشطة الاجرامية الأخرى،ط1،دار نهضة مصر للنشر

5- فادية بيضون،الفساد أبرز الجرائم ،الآثار والسبل المعالجة ،طبعة 01 ، منشورات الحلبي الحقوقية ،لبنان، 2013 ،

6- ليمام،محمد حليم ،ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر ، الأسباب والآثار والإصلاح،بيروت ،2011

7- محمد صادق إسماعيل ،الفساد الإداري في العالم العربي مفهومه وإبعاده المختلفة ،الطبعة 1،دار الكتب المصرية ،مصر 2014 .

8- محمود حسين الوادي ،تنظيم الإدارة المالية من اجل ترشيد الانفاق الحكومي ومكافحة الفساد ،ط 1 دارا لصفاء، عمان،

9- معابرة ،محمود محمد ، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية : دراسة مقارنة بالقانون الإداري ،الأردن، 2011.

- **الرسائل والأطروحات:**

10- إمنصوران سهيلة ، الفساد الاقتصادي و إشكالية الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الاقتصادي حالة الجزائر ،أطروحة الدكتوراه ،جامعة الجزائر ، 2006/2005 .

11- باديس بوسعيود، مأسسة مكافحة الفساد المالي في الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،جامعة مولود معمري تبزي وزو، الجزائر 2015 .

12- حاحة، عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، رسالة دكتورة ، جامعة ، سكرة ،2003/ 2004.

13- حمود بكر خليل عبد العال مدى التزام مراجعي الحسابات بأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة ،فلسطين: سنة 2015.

14- سعيدي،عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، دراسة عينة منا لمؤسسات ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،محمد خيضر ،بسكرة ،سنة 2015.

15- قوري طانية، حمانة سعاد ،الفساد المالي واليات مكافحته ،جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، الجزائر سنة 2013/ 2014 .

16- مليكة بكوش،جريمة الاختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد و مكافحته ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة وهران، 2013/2012 .

- **المجلات والدوريات:**

17- احمد سلامي،أسماء سلامي،عبد الحق بن تفات، مجلة ، تشخيص واقع الفساد المالي في الجزائر للفترة (2003-2017)

18- الصادق بوذينة، محاضرات في أخلاقيات المهنة والفساد معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية ،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواق 2018/2017

19- إبراهيم شيخ التهامي ومسعود بوخالفي،إسهامات المنظمات المهنية لممارسي مهنةا لمحاسبة في الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي للمهنة حالة الجزائر،مجلة المحاسبة ،التدقيق والمالية، المجلد 03 /العدد 01-2021

20- المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية / العدد07 ،2016 .

21- الملتقى الوطني الأول حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية 24 أفريل 2018 ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة

22- بن رجم محمد خميسي ،حليمي حكيمة ،حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، ملتقى وطني ،جامعة محمد خيضر،بسكرة ، يومي 07 / 06 ماي2012

23- بوقصه ايمان،الإطار النظري لظاهرة الفساد المالي،المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ،المجلد 1 ،العدد 3 جامعة العربي التبسي تبسة.

24- جري وسارة ،دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، مجلة الاقتصاد والمالية،المجلد04،العدد 02 جامعة شلف الجزائر، 2018 .

25- د. حجاج زينب، مهنة محافظ الحسابات في الجزائر كآلية لمحاربة المخالفات ـ مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد العاشر ـ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ـ جامعة البليدة 2

26- حبيش علي،الاقتصاد الموازي والفساد في الجزائر ،السنة العاشرة ،مجلة جامعة البويرة ، العدد 18 ، جوان 2015

27- ياسمين لعلايبية ، محاضرات تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، سنة 2019

28- طيطوس فتحي،محافظ الحسابات في الجزائر،مقال منشور في مجلة دفاتر السياسة والقانون،جامعة طاهر مولاي سعيدة ،العدد9، 2013،

29- لشهب مسعود ،دراسة لأثر الفساد المالي والإداري على أداء السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2015/2002 مجلة الباحث الاقتصادي،العدد 8 ،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة،الجزائر 2017.

30- مروة بوقدوم، محاضرات مقياس تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر ،جامعة لونيسي علي البليدة 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الشهيد طالب عبد الرحمان.

31- مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة،العدد 9 ،جامعة قاصدي مرباح، 2018

32- سارة بوسعيود ،واقع الفساد في الجزائر و اليات مكافحته ،مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، المجلد 5، العدد1،جامعة ام البواقي 2018

33- صاحبي سهام ،مذكرة الآثار الاقتصادية للفساد المالي على الدول العربية ، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر ، 2017

- **القوانين والمراسيم:**

34- المرسوم التنفيذي 11- 25 المؤرخ في 22 صفر سنة 1432 الموافق 27 يناير سنة 2011 الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للمصف للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره
35- القانون التجاري الجزائري ، المادة 715 مكرر 04، سنة 2017
36- المادة 11 من المرسوم التنفيذ يرقم 20/92 المؤرخ في 13 جانفي 1992 يحدد تشكيل مجلس النقابة الوطنية للخبراء
37- المادة 38 من المرسوم التنفيذ يرقم 136/96 المتضمن قانون أخلاقيات المهنة وكذلك المادة 71 من النظام الداخلي لمصف الوطني للخبراء المحاسبين ،محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين
38- مادة 42 و 44 من قانون العقوبات
39- المادة 829 من القانون التجاري والمعدل بالمرسوم التشريعي رقم 08/93 المؤرخ في 25 أفريل 1993
40- المادة 06 من قانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل الأول و لأحكام عامة ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري، العدد 42
41- المادة 07 من قانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل الخامس المتعلق بممارسة مهنة محافظ الحسابات ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد42،
42- المادة 08 من قانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل الأول أو لأحكام عامة – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 42
43- المادة 11 من القانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل الخامس المتعلق بممارسةمهنة محافظ الحسابات ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 42
44- القانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 العدد 42
45- المادة 14 من القانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل الخامس المتعلق بممارسة مهنة المحاسب المعتمد ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 42
46- المادة 14من القانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل الثالث المتعلق بممارسة مهنة الخبير المحاسب – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 42
47- المادة 14 من القانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل الثالث المتعلق بممارسة مهنة محافظي الحسابات– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 42
48- المادة 14 من القانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل الثالث المتعلق بممارسة مهنة الخبير المحاسب المعتمد –الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 42
49- المادة 18من القانون رقم 10-01 المؤرخ 11 يوليو سنة 2010 الفصل الخامس المتعلق بممارسة مهنة محافظ الحسابات – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 42
50- المادة 22 من القانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل الرابع المتعلق بممارسة مهنة الخبير المحاسب الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 42
51- المادة 22 من القانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل الخامس المتعلق بممارسة مهنة محافظ الحسابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 42

52- المادة 23 من القانون رقم 10-01 المؤرخ 11 يوليو سنة 2010 الفصل الخامس المتعلق بممارسة مهنة محافظ الحسابات – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد42

53- المادة 23 و27 من القانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل الخامس المتعلق بممارسة مهنة محافظ الحسابات الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 42

54- المادة 65 من القانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل السادس المتعلق بممارسة مهنة المحاسب المعتمد الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 42

55- المادة 41 من القانون رقم 10-01 المؤرخ 11يوليو سنة 2010 الفصل السادس المتعلق بممارسة مهنة المحاسب المعتمد الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 42

56- المادة 61 من القانون رقم 10-01 المؤرخ 11 يوليو سنة 2010 ،العدد 42

57-

ثانيا : المراجع بالغة الأجنبية

1- Khan, M. H., & Jomo, K. S. (Eds.). (2000). Rents, rent-seeking and economic development: Theory and evidence in Asia. Cambridge University Press

2- Rothstein, B., & Teorell, J. (2008). What is quality of government? A theory of impartial government institutions. Governance, 21(2), 165-190.

3- Johnston, M. (2005). Syndromes of corruption: Wealth, power, and democracy. Cambridge University Press

4- Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010). The worldwide governance indicators: Methodology and analytical issues. Hague Journal on the Rule of Law, 3(02), 220-246

الملاحق

الملحق رقم(01): الاستبيان

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

يهدف هذا الاستبيان إلى الحصول على المعلومات اللازمة للوصول إلى نتائج ذات طابع علمي أكاديمي في إطار دراسة بعنوان" دور لهيئات المهنية المؤطرة المهنة المحاسبة في الجزائر في مكافحة الفساد المالي – دراسة ميدانية-"، والغرض المنشود من هذا البحث هو الإحاطة دور الهيئات المهنية المؤطرة لمهنة المحاسبة في مكافحة الفساد المالي في الجزائر.

لذا يرجى منكم التكرّم بمد يد العون لنا بـالإجابة على محاور الاستبيان بكل موضوعية من أجل إثراء هذه الدراسة بخبراتكم العلمية والعملية، ولكم جزيل الشكر والامتنان على حسن تعاونكم وكرم استجابتكم.

تقبلوا منا أسمى عبارات الاحترام والتقدير

* Indique une question obligatoire

المعلومات الشخصية

* الجنس

- (●) ذكر
- ( ) أنثى

* العمر

- ( ) أقل من 30 سنة
- (●) من 30 الى 40 سنة
- ( ) أكثر من 40 سنة

* الخبرة المهنية

- ( ) أقل من 5 سنة
- (●) من 5 الى 10 سنة

الهيئات المهنية المؤطرة لمهنة المحاسبة

* خبرة وكفاءة ممارسي المهنة المحاسبية في الحدّ من الغش والخطأ

	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
محافظ الحسابات يخطط للمراجعة ويؤديها باتباعه أسلوب التشكيك المهني مما يعزز قدرته على اكتشاف الغش	◉	○	○	○	○
يلتزم محافظ الحسابات بإجراء إجراءات إضافية في حالة وجود ظروف تشير الى احتمال وجود تضليل في القوائم تضليل في القوائم المالية	◉	○	○	○	○
تواكب المهنة المحاسبية مع المعايير الدولية للمراجعة يسهل من التأقلم مع كل التغيرات الآتية	◉	○	○	○	○

Questions Réponses 43 Paramètres

التقرير يقوم ممارسي المهنة المحاسبية بيحث الأمر مع الإدارة والطلب منها تعديل القوائم المالية حسب الظروف الجديدة المكتشفة.	◉	○	○	○	○
في حالة رفض الإدارة الإفصاح عن المعلومات الجديدة المكتشفة يقوم ممارسي المهنة المحاسبية بإبلاغ كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة للإشارة الى عدم الربط بين تقرير محافظ الحسابات والقوائم المالية	○	○	◉	○	○
يتم اعداد الاختبارات اللازمة وفقا للأصول المهنية لغرض زيادة قدرة المهنة المحاسبية على اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية	○	◉	○	○	○

يلتزم مهنة المحاسبة بإجراء مناقشات بين فريق الارتباط ترتكز أساسا على قابلية وجود تحريف جوهري في القوائم المالية بسبب خطأ أو غش و أين يمكن أن تكون هذه التحريفات	◉	○	○	○	○
التعاون بين ممارسي المهنة المحاسبية يسهل في كثير من الأمور بكشف عمليات الغش والخطأ في القوائم المالية	○	◉	○	○	○
فشل ممارسي المهنة المحاسبية في اكتشاف الأخطاء والغش فإنه يعرضهم للمسالة القانونية	◉	○	○	○	○
ممارسي المهنة المحاسبية تحملون المسؤولية المهنية التأديبية عند التماطل و الإخطاء في الكشف	○	◉	○	○	○

في حالة إرتكاب أخطاء بسيطة	○	○	◉	○	○
عقود المهنة والأداء تتم بصفة عادلة بين أعضاء المهنة المحاسبية	◉	○	○	○	○
تساهم نقابة المهن المحاسبية في تطوير وتحسين ظروف أعضاء المهنة المحاسبية	◉	○	○	○	○
تساهم المجلس الوطني للمحاسبة CNC: في تطوير وتحسين ظروف أعضاء المهنة المحاسبية	○	◉	○	○	○
تساهم التنظيمات المهنية للمحاسبة في تطوير وتحسين ظروف أعضاء المهنة المحاسبية	◉	○	○	○	○
تساهم المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين في تطوير وتحسين ظروف أعضاء المهنة المحاسبية	◉	○	○	○	○

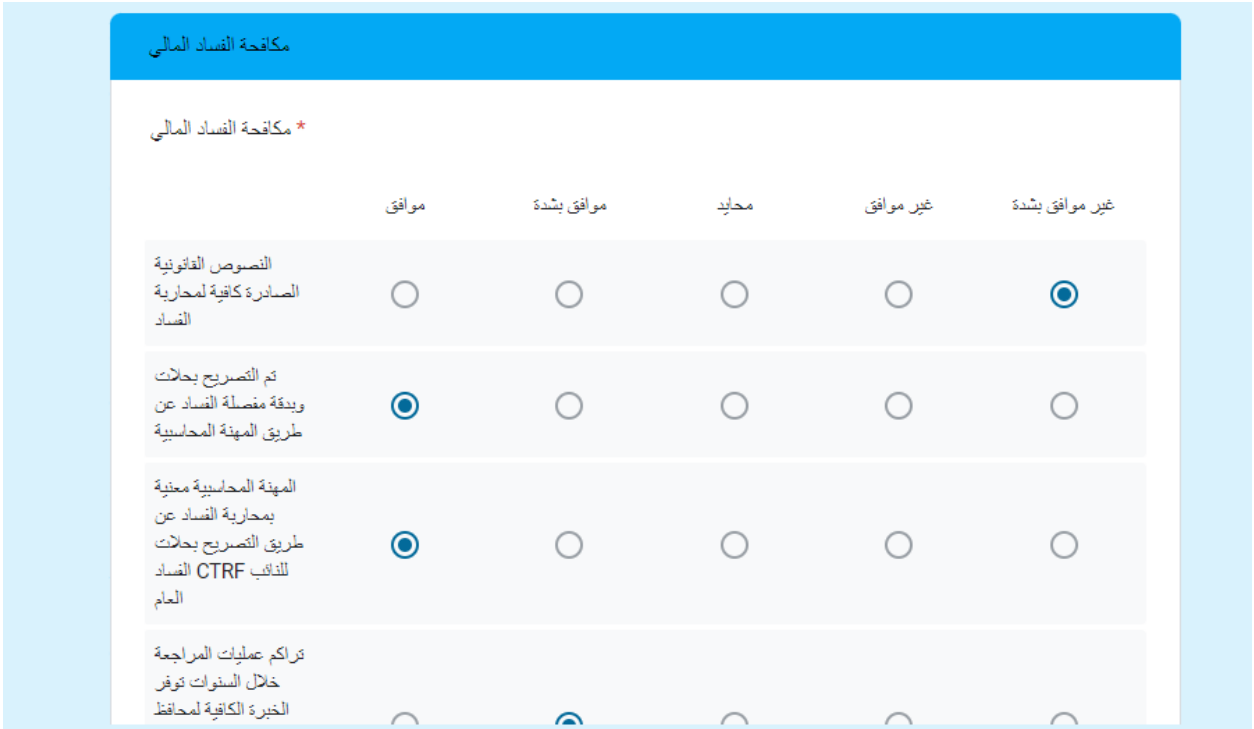

مكافحة الفساد المالي

* مكافحة الفساد المالي

	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
النصوص القانونية الصادرة كافية لمحاربة الفساد	○	○	○	○	◉
تم التصريح بحالات وبدقة مفصلة الفساد عن طريق المهنة المحاسبية	◉	○	○	○	○
المهنة المحاسبية معنية بمحاربة الفساد عن طريق التصريح بحالات للذائب CTRF الفساد العام	◉	○	○	○	○
تراكم عمليات المراجعة خلال السنوات توفر الخبرة الكافية لمحافظ	○	◉	○	○	○

يلتزم ممارسي المهنة المحاسبية أثناء قيامه بعمله بمعايير المراجعة الدولية لمساعدته على اكتشاف الغش والخطأ	○	◉	○	○	○
يحصل محافظ الحسابات على اقرارات من الإدارة تقر بمسؤولياتها عن تصميم نظام الرقابة الداخلية وتطبيقها لمنع الاحتيال واكتشافه	◉	○	○	○	○
ممارس المهنة المحاسبية بخبرته قادر على تدارك الغش في القوائم المالية	◉	○	○	○	○
ميثاق الآداب والأخلاق المهنية يساعد على مكافحة الفساد	◉	○	○	○	○
الهيئات المشرفة و المؤطرة لمهنة المحاسبة تشدد على عدم التسامح مع قضايا الفساد والابلاغ عنه	◉	○	○	○	○

الملحق رقم(02): نافذةspss

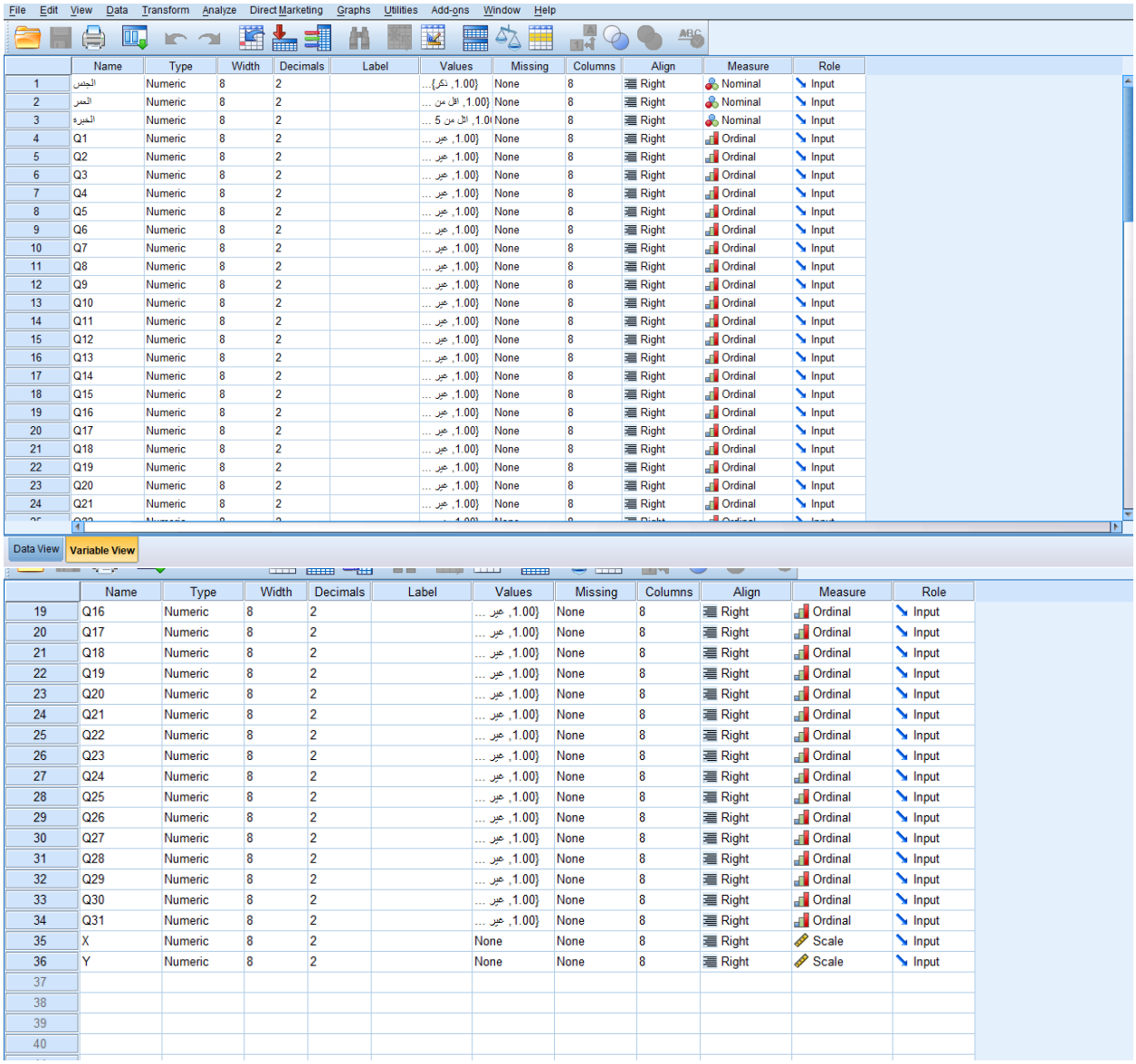

	Name	Type	Width	Decimals	Label	Values	Missing	Columns	Align	Measure	Role
1	الجنس	Numeric	8	2		...{1.00, ذكر}	None	8	Right	Nominal	Input
2	العمر	Numeric	8	2		...{1.00, اقل من	None	8	Right	Nominal	Input
3	الخبرة	Numeric	8	2		...1.00, اقل من 5	None	8	Right	Nominal	Input
4	Q1	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
5	Q2	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
6	Q3	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
7	Q4	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
8	Q5	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
9	Q6	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
10	Q7	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
11	Q8	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
12	Q9	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
13	Q10	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
14	Q11	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
15	Q12	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
16	Q13	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
17	Q14	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
18	Q15	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
19	Q16	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
20	Q17	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
21	Q18	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
22	Q19	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
23	Q20	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
24	Q21	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input

	Name	Type	Width	Decimals	Label	Values	Missing	Columns	Align	Measure	Role
19	Q16	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
20	Q17	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
21	Q18	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
22	Q19	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
23	Q20	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
24	Q21	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
25	Q22	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
26	Q23	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
27	Q24	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
28	Q25	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
29	Q26	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
30	Q27	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
31	Q28	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
32	Q29	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
33	Q30	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
34	Q31	Numeric	8	2		...{1.00, غير	None	8	Right	Ordinal	Input
35	X	Numeric	8	2		None	None	8	Right	Scale	Input
36	Y	Numeric	8	2		None	None	8	Right	Scale	Input
37											
38											
39											
40											

الملحق رقم (03): الجداول التكرارية للمتغيرات الشخصية والوظيفية

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	45	100.0	100.0	100.0
Missing					
Total		45	100.0		

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنة 40 الى 30 من	40	88.0	88.9	88.9
	سنة 40 اكثرمن	5	12.0	11.1	100.0
Total		45	100.0		

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنوات 5 اثلمن	16	34.9	35.6	35.6
	سنوات 10 الى 5 من	29	65.1	64.4	100.0
Total		45	100.0		

الملحق رقم (04): اختبارالثبات

Reliability Statistics

Cronbach'sAlpha[a]	N of Items
.836	31

a. The value is negative due to a negative average covariance among items. This violates reliability model assumptions. You may want to check item codings.

الملحق رقم(05): اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
X	.166	45	.003	.918	45	.004
Y	.168	45	.003	.935	45	.014

a. Lilliefors Significance Correction

الملحق رقم(06): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات أفراد العينة حول محور الدراسة

Descriptive Statistics

	N	Mean	Variance
Q1	45	4.0000	.000
Q2	45	4.0000	.000
Q3	45	4.3778	.240
Q4	45	4.0000	.000
Q5	45	3.9333	.064
Q6	45	4.1333	.118
Q7	45	4.0222	.022
Q8	45	4.4889	.256
Q9	45	4.0222	.022
Q10	45	4.0444	.043
Q11	45	4.0000	.000
Q12	45	4.0222	.022
Q13	45	3.0222	.159
Q14	45	4.0222	.022
Q15	45	3.0667	.155
Q16	45	4.0000	.000
Q17	45	3.9111	.128
Q18	45	4.0000	.000
Q19	45	4.0000	.000
Q20	45	4.0000	.000
Q21	45	4.0444	.043
Q22	45	4.0000	.000
Q23	45	4.0000	.000
Q24	45	1.5556	.389
Q25	45	2.9333	.745
Q26	45	4.0889	.083
Q27	45	4.3778	.240
Q28	45	4.1556	.180
Q29	41	4.1463	.128
Q30	45	4.0444	.043
Q31	45	4.0222	.022
X	45	3.9596	.003
Y	45	3.6985	.023
Valid N (listwise)	41		

الملحق رقم(07): معامل الارتباط بين المتغير المستقلوالمتغير التابع

Correlations

			X	Y
Spearman's rho	X	Correlation Coefficient	1.000	.538
		Sig. (2-tailed)	.	.000
		N	45	45
	Y	Correlation Coefficient	.538	1.000
		Sig. (2-tailed)	.000	.
		N	45	45

الملحق رقم(08): تحليل الانحدار الخطي البسيط

Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
X	.512	.133	.535	3.854	.000
(Constant)	2.039	.440		4.634	.000

الملحق رقم(09): اختبار الفروقات

اختبار kruskal– waillisللعينات المستقلة للمتغيرات

العمر والخبرة المهنية

Test de Kruskal-Wallis

Rangs

	العمر	N	Rang moyen :
X			
	سنة 40 الى 30 من	40	88.0
	سنة 40 اكثرمن	5	12.0
	Total	45	

Tests statistiques[a,b]

	X
Khi-deux	,792
ddl	3
Sig. asymptotique	,851

a. Test de Kruskal Wallis
b. Variable de regroupement : السن

Test de Kruskal-Wallis

Rangs

	الخبرة المهنية	N	Rang moyen :
X	سنوات 5 اقلمن	16	34.9
	سنوات 10 سنواتالىاقلمن 5 من	29	65.1
	Total	45	

Tests statistiques[a,b]

	X
Khi-deux	,538
ddl	2
Sig. asymptotique	,764

a. Test de Kruskal Wallis
b. Variable de regroupement :
الخبرة_المهنية